رؤية إسلامية (٢)

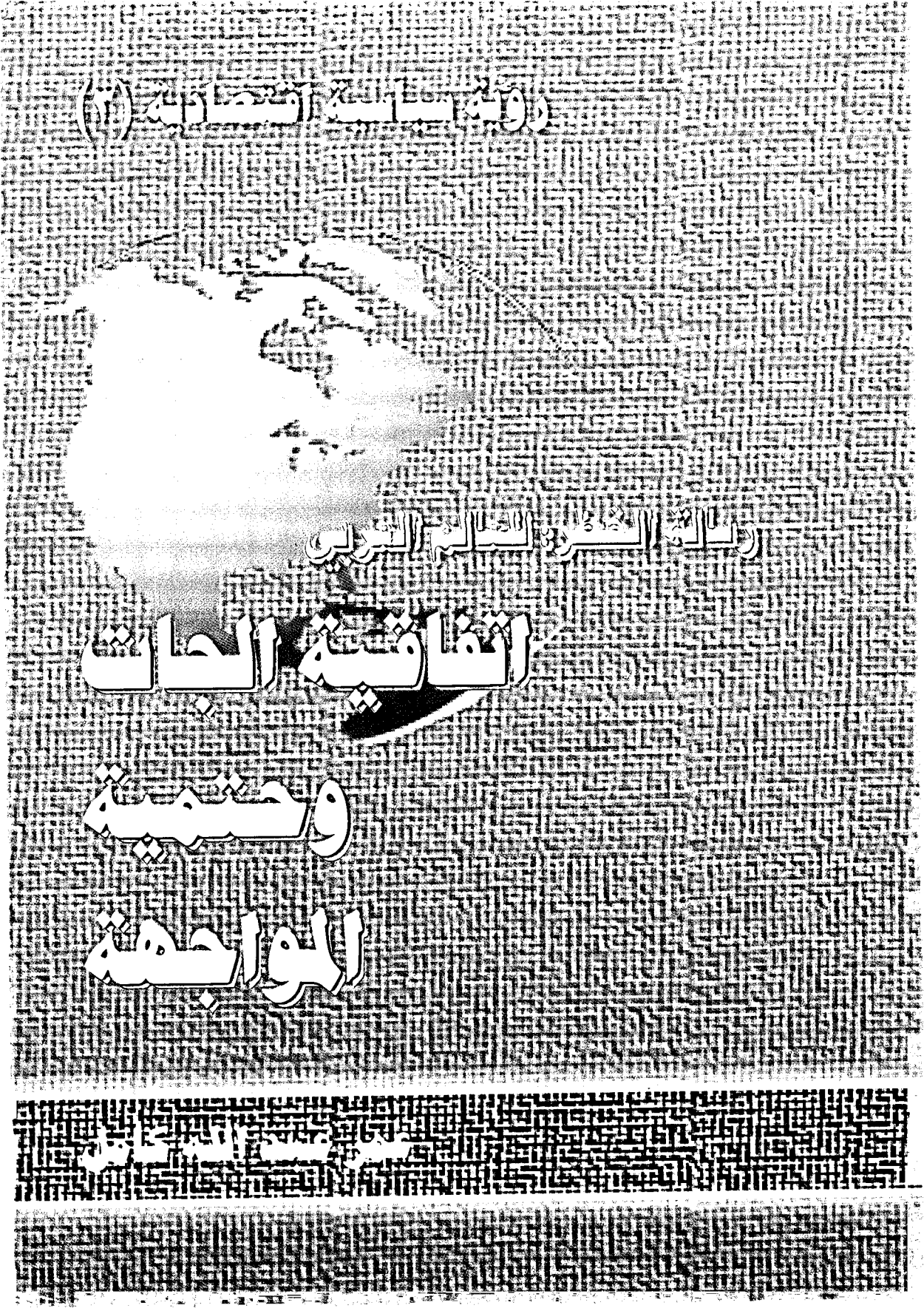

رسالة المسجد في الحالة الراهنة

ثقافة الحياة وتنمية الموارد

١٤٢٧هـ

رؤية سياسية اقتصادية (٣)

رسالة الخطر: للعالم العربي

اتفاقية الجات وحتمية المواجهة

عمر عبد الله كامل

مقدمة عامة

الطوفان قادم.. رغم كل المحاذير. والعالم يتغير رغم امانينا التي تجمدت وواقعنا القاصر الذي رضينا به.. وقنعنا بوجوده.. وظننا انه الكمال الذي لا يأتيه باطل..

العالم يتغير حيث تتبدل فيه الثوابت وتنهار فيه الحقائق القديمة وتتلاشى منه كتب التاريخ التي سجلت المجد..

العالم يتغير.. حيث يقفز الى القمم من كانوا في السفوح.. وينحدر الى الوديان من كانوا يظنون انهم رواد.. لا يصيبهم حجر غافل.

العالم يتغير.. بعد ان اصبحت معايير القوة مختلفة.. ومبادىء التطور ليست تلك التي درسها الاجداد وحافظ عليها الآباء.

العالم.. بصريح القول.. يخوض محوراً جديداً ومنحى مختلفاً.. لم نهده من قبل.. ولم ندخله في حساباتنا.. اذا كنا نملك بالفعل دفاتر حسابات.. واهم معالم التغيير في عالمنا القادم.. اتفاقية الجات.. اتفاقية التجارة الدولية التي تعيد صياغ الافكار.. وتنسق الواقع من اساسه.. وترسم خرائط جديدة للعلاقات الدولية.. محورها الاساسي المنطق.. والمصالح.. والغراق بالانتاج.. وهذه الدراسة تدرك منذ اللحظة الاولى تلك الابعاد المخيفة.. للتجارة الدولية بثوبها الجديد.. او بثوبها الذي يتفق مع القرن الحادي والعشرين.. حيث تتبدل مواقع القوة، وتتغير موازين السيطرة.

تستعرض هذه الدراسة كل ابعاد اتفاقية الجات.. بلغة حسابية دقيقة فتجدد في البداية اهداف اتفاقية الجات ثم تستعرض اهم النقاط التي من الممكن ان تكون ذات تأثير مباشر علينا في العالم العربي بداية، وفي الخليج بشكل مباشر وصريح..

وتستعرض الدراسة بشكل دقيق كل تلك الآثار التي من الممكن ان تنجم عن هذه الاتفاقية سواء على العالم الذي يملك مقاليد هذه الاتفاقية او ذلك العالم الذي لا يملك سوى ان ينفذ بنود تلك الاتفاقية، هذا العالم.. المستسلم.. لحقائق العصر.. او الرافض بالفعل لتلك العناصر التي تخضعه رغم ارادته لنتائج سلبية.. ربما لم يكن في الحسبان.. حسابها.

وحينما تحدد الدراسة سلبيات وايجابيات اتفاقية الجات فهي في الواقع تتعامل مع حقائق هذه الاتفاقية بتجرد علمي.. بعيد عن العبارات «المطاطة» حيث تستعرض الدول المستفيدة من تلك الاتفاقية وعناصر استفادتها.. بل والكيفية التي يتم بها تلك الاستفادة ثم تحديد بالضرورة ايضا حجم الخسارة التي ستعود على الدول الخاسرة من هذه الاتفاقية، ولا تتردد الدراسة في ان تحدد ان من بين اهم الخاسرين الدول العربية بواقعها الراهن وهي في تلك الخسارة تحدد عموميات

الدول الخاسرة ثم تعرج بتحديد دقيق الى الدول العربية ومدى حجم الخسارة المحتمل ليس في قبولها بتطبيق بنود الاتفاقية وانما من خلال واقعها الذي يمثل ضعف لا يتفق مع ايجابيات الجات نفسها.

والدراسة في هذا المجال لا تنطلق من موقف مسبق ضد الاتفاقية، وانما تأتي منطلقاتها من شرح واف لواقع الدول العربية المعاصر، من خلال احصائيات وارقام.. محددة، توضح للقارىء حجم الواقع الحقيقي الذي تدخل به الدول العربية الى اتفاقية الجات.. بمصانعها واقتصادياتها وعمالها كذلك..

وتذهب الدراسة الى ان هذا الواقع يشكل بالفعل خطرا حقيقيا على الدول العربية اذا دخلت الى اتفاقية الجات بمثل هذا الواقع، ولكن الدراسة ايضا لا تكتفي بالقاء الضوء على تلك المناحي السيئة والمتشائمة وانما تقود نفس الخطوات السابقة الى خطوات جديدة يمكن من خلالها ان يتحقق للعالم العربي دخولا حقيقيا الى الجات.. من مركز قوة وتكتلا يحسب الآخرون حسابه ويضعونه في اطار اجتماعهم.

وتستعرض الدراسة فيما بعد ذلك كل تلك الخطوات الكفيلة بدخول العالم العربي الى واقع الجات وتضع بمنهج عقلاني بعيدا عن الشعارات الاسس الكفيلة بتغيير تلك الصورة المتشائمة التي اوضحتها الدراسة بصدق، حيث تحاول الدراسة ومن خلال رؤية ممعنة في التقصي ان تستغل نفس الواقع العاجز للعالم العربي.. ليكون بذاته منطلقا جديدا نحو آفاق القرن القادم وبالضرورة نحو وجود فاعل ومؤثر في اتفاقية الجات، التي ترى الدراسة انها تمثل منحنى خطيرا وجديدا تماما في مسار العلاقات الدولية للمستقبل البشري بأسره.

وقد حاولت الدراسة.. من خلال رؤيتها للواقع الحقيقي للعالم العربي ان تستنبط نقاط القوة.. من نفس نقاط الضعف، ولا شك ان ذلك يمثل تحديا حقيقيا اما هدف الدراسة، ولكن القارىء لها.. يدرك انها نجحت تماما في الوصول الى تحقيق ذلك التحدي، وذلك حينما نادت الدراسة بضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة للتعامل مع الجات، وهي بهذا النداء، لا تستدعي احلاما في الهواء.. او اوهاما ينادي بها الموهومون بل توضح ان امكانات قيام هذا التكتل، موجودة ومتوافرة، اذا ما قررت الارادات العربية ان تلتقي.

وتحذر الدراسة بوضوح.. وبشجاعة كذلك من ان التقاعس والتخاذل عن انشاء هذا التكتل بكل مزاياه التي تتفق مع طبيعة العصر، انما يعني ان العالم العربي مقبل على كارثة ضخمة يدفع ثمنها في حاضره.. ومستقبله كذلك.. كارثة.. لم تأت صدفة.. ولا صنعتها عوامل خارجية وانما هي وبكل المقاييس كارثة من صنع ايدينا.. وما أسوأ تلك الكوارث التي يصنعها البشر بارادتهم الضعيفة.

المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة عامة	٣
الهدف من اتفاقية الجات	٩
أهم النقاط التي تضمنتها الاتفاقية	١٠
أهم الآثار المترتبة على الاتفاقية	١٢
الدول المستفيدة من اتفاقية الجات	١٧
الدول الخاسرة من الاتفاقية	١٩
أثر اتفاقية الجات على المنطقة العربية	٢٤
واقع الاقتصادات العربية عشية بدء فعاليات «الجات»	٢٤
متطلبات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي العربي	٢٦
ضرورة قيام تكتل عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة والتعامل مع «الجات»	٢٨
مزايا انشاء تكتل اقتصادي عربي مشترك	٣٠
اعادة توجيه التجارة العربية البينية على أساس تكاملي	٣١
تفعيل حركة الاستثمارات العربية البينية	٣٣
الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي للمشروعات الصغرى	٤٠
حتى يتحقق النجاح للدول العربية في تفاعلها مع التطورات الاقتصادية الدولية	٤١

6

طبيعة المشكلة:

بعد حوالي ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة أورجواي، وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش بالمملكة المغربية، الجولة الأخيرة من المفاوضات في شهر ابريل ١٩٩٤م، وذلك بعد أن توصل زعماء الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان الى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العاملة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم «الجات» وخاصة فيما يعرف بسياسة الاغراق وخفض الحواجز التجارية بالنسبة للانسجة، ليشهد العالم بعد ذلك عهدا جديدا من الأسواق المتحررة والقواعد متعددة الأطراف والخطوط العريضة الأقوى لتسوية المنازعات الدولية ولينظر الى الاقتصاد العالمي والتبادل التجاري بين الدول نظرة أشمل وأعمق من مجرد عدة اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير، وكان عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية وقت تأسيسها في عام ١٩٤٧م لم يتجاوز ٢٣ دولة.

وقد جاءت صعوبة الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة، وتوقيع هذه الاتفاقية له أكثر من مدلول فهو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية ابتداء من يناير ١٩٩٥م، حيث تتحول هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الى جانب اقامة نظام تعددي جديد لتسوية المنازعات الدولية في مجال التجارة الدولي من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة بعد ان كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات، كما تعني هذه الاتفاقية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع اغراق السوق بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية، الى جانب ذلك فهذه الاتفاقية قد استحدثت ولأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهي البنود التي عرفت بحقوق الملكية الفكرية والأدبية، كما أصبحت اتفاقية الجات أول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمسة عشر عاما الماضية لكي تغطي حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ٧٤٣٨,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٣م.

ولقد تعددت الآراء حول الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات حيث يرى البعض أن المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية هم الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هم الدول النامية وخاصة حديثة التصنيع في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدول النامية وخاصة المستوردة للغذاء هم الأكثر تضررا من وراء هذه الاتفاقية.

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوقع أن تجد نفسها مدفوعة دفعا الى اتخاذ قرارات بالانضمام الى الجات سواء للبحث عن مكاسب تجارية، أو لانتقاء الأسباب التي كانت تحول دون عضويتها للجات (مثل زوال المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل)، فمن ناحية نجد أن المكاسب التجارية التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبية مهددة بالزوال في اطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة بسبب زيادة حدة المنافسة التي ستأتي من المنتجين ذو المزايا السعرية الأفضل (خصوصا دول جنوب وشرق آسيا)، ومن ناحية أخرى فان احتمالات التوصل الى اتفاقات سلام بين الدول العربية واسرائيل من شأنها أن تزيد أية عقبات تحول دون قبولها عضوا في الجات، ناهيك عن أن انضمام الدول العربية لاتفاقية الجات يمثل انعكاسا لتيار عالمي لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه.

ونظرا لأن الدول العربية من أكثر الدول استيرادا للغذاء فان غالبية هذه الدول سوف تتأثر سلبا من هذه الاتفاقية، أما الدول الخليجية، فبالرغم من استثناء البترول من هذه الاتفاقية فان توقف أو تقلص سياسة الاغراق والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول سوف ينعكس على المنتجات الخليجية المستوردة، ولن تقتصر المشاكل التي تواجهها على صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الاوروبية اذا اصطدمت المفاوضات التجارية بين الطرفين بموضوع حماية البتروكيماويات وفرض القيود عليها.

من هنا يتضح أن المشكلة التي يتناولها البحث هي تتبع الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات بالنسبة للدول العربية واستشراف السبل والأساليب الكفيلة بتمكين هذه الدول من التعامل مع هذه الآثار من منطلقات تفرضها طبيعة التطورات الجديدة التي طرأت مؤخرا على الساحة الاقتصادية الدولية.

خطة البحث

تنقسم خطتنا لبحث اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية وما يتعين ان تقوم به هذه الدول لمواجهة الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على هذه الاتفاقية، الى نقطتين رئيسيتين تندرج تحت كل منهما العديد من النقاط الفرعية، وذلك وفق ما يلي:

اولا: اتفاقية الجات وآثارها المتوقعة على الدول العربية:

١ . الهدف من اتافاقية الجات.

٢ . اهم البنود التي تضمنتها اتفاقية الجات.

٣ ـ الآثار المترتبة على الاتفاقية.

٤ــ الدول المستفيدة والدول الخاسرة من اتفاقية الجات.
٥ــ أثر اتفاقية الجات على المنطقة العربية.

ثانيا: ما يتعين ان تقوم به الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية التي يمكن ان تترتب على اتفاقية الجات.

- واقع الاقتصادات العربية عشية بدء فعاليات «الجات».
- متطلبات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي العربي.
- ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة والتعامل مع «الجات».
- مزايا انشاء تكتل اقتصادي عربي مشترك.
- اعادة توجيه التجارة العربية البيئية على اساس تكاملي.
- تفعيل حركة الاستثمارات العربية البيئية.
- الارتقاء بمستيو الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغرى.
- حتى يتحقق النجاح للدول العربية في تفاعلها مع التطورات الاقتصادية الدولية المستجدة.

المبحث الاول:
اتفاقية الجات وآثارها المتوقعة على الدول العربية

أولا: الهدف من اتفاقية الجات:

يكمن الهدف الأساسي من اتفاقية الجات في تمكين الدولة العضو من «النفاذ الى الأسواق» لباقي الدول اعضاء الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الانتاج المحلي وبين تدفقه واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف فان هناك نوعين من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء، النوع الأول يشمل التزامات عامة تطبق على جميع الدول الأعضاء (عدا بعض الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول النامية) ومن أمثلة هذه الالتزامات عدم اللجوء الى قيود كمية الا في ضوء ما أقرته اتفاقية الجات، معاملة الدولة الأولى بالرعاية،

مبدأ الشفافية، مبدأ المعاملة الوطنية... الخ. والنوع الثاني يشمل التزامات محددة، ويقصد بذلك قيام كل دولة بوضع حدود مقبولة من باقي الأطراف فيما يتعلق بتعريفتها الجمركية بحيث لا يتم تغيير هذه الحدود الا بعد الرجوع الى الأطراف الأخرى.

ثانيا: أهم النقاط التي تضمنتها اتفاقية الجات:

تضمنت اتفاقية الجات التي حررت في ٥٥٠ صفحة بخلاف الملاحق عدة بنود من أهمها:

١ــ تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» الى منظمة عالمية للتجارة الدولية «WTO» (World Trade Organization) تتولى تحرير التجارة العالمية والاشراف عليها بما يسمح بانسياب المنتجات بين الدول بحرية وفاعلية كبيرة، والعمل على ايجاد تسوية لأية منازعات دولية في مجال التجارة من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال ستة اشهر على الأكثر بعد أن كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات فيما مضى، كما سيكون للمنظمة الجديدة الصلاحية والسلطة النهائية لتحديد ما اذا كانت أي جهة حكومية لجأت الى وضع عقوبات غير عادلة على الشركات الأجنبية التي تنتهك قوانين التجارة المحلية المتعلقة بمجموعة السلع والخدمات التي تغطيها قواعد «الجات».

٢ــ ادخال بنود جديدة في الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزور، وهي التي تعرف بحماية الحقوق الفكرية والأدبية والتي تم التوصل الى اتفاق بارز بشأنها، فلأول مرة ستكون هناك مقاييس مقبولة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق الأدبية الأخرى، حيث تم تحديد وسائل حمايتها على المستوى المحلي، والهدف من ذلك هو الاسهام في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا بحيث يحقق فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين لها بالشكل الذي يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات، وقد أكدت اتفاقية الجات على الالتزام بأحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بأنواعها المتعددة. ولا شك أن ذلك سينعكس في تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا، وان كانت بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق اجراءات الحماية هذه الى زيادة أسعار بعض السلع مثل الأدوية والبذور.

٣ــ تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من اجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

٤ــ اتخاذ اجراءات لمنع اغراق السوق: اهتمت الاتفاقية بوضع اجراءات ومعايير محددة وواضحة من شأنها منع حدوث اغراق السوق المحلي بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ، حيث تعطي الاتفاقية الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه أنهم يقومون باغراق

السوق بسلع منخفضة السعر، بشكل غير عادل، وخولت لكل دولة أن تطلب التشاور مع الدول المصدرة المعنية بهدف تطبيق اجراءات الوقاية التي تنتهي بفرض قيود كمية على صادرات تلك الدول من المنتجات التي أحدثت الأضرار أو التي هددت بحدوثه، وان كانت الدول النامية خاصة حديثة التصنيع في شرق آسيا تخشى من أن يؤدي هذا الوضع الى استغلال الدول الصناعية الكبرى لسلاح منع الاغراق للحد من غزو المنافسين الذين ينتجون سلعا بتكلفة منخفضة. كما دعت الاتفاقية الى الغاء الرسوم الجمركية وازالة الحواجز التجارية الكمية والادارية خلال خمس سنوات الأمر الذي من شأنه زيادة حركة التجارة العالمية وتحقيق دخل صافي يتراوح ــ وفقا لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ ما بين ٢١٢ ـ ٢٧٤ مليار دولار سنويا (بأسعار عام ١٩٩٢م) وبما يعادل ١٪ من اجمالي الناتج المحلي العالمي في العام المذكور. وقد أشارت هذه التقديرات الى أن ٩٠٪ من هذه المكاسب سيتحقق من الاصلاحات في مجال تجارة المنتجات الزراعية، والباقي من تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية. الجدير بالذكر أن ثلثي مكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما الباقي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات.

٥ــ خضوع صناعة النسيج والملابس تدريجيا لقواعد الجات وذلك في ضوء الغاء اتفاقية «MFA» (Multifibar Agreement) في غضون عشر سنوات وهي الاتفاقية المنظمة للتجارة العالمية في صناعة النسيج والملابس منذ عام ١٩٧٤م والتي كانت تهدف الى تقنين نسب واردات محددة، وسوف يتم هذا الالغاء على ثلاث مراحل تبدأ الأولى في عام ١٩٩٥م، وتشمل خضوع ١٦٪ من اجمالي صناعة النسيج والملابس لاتفاقية الجات، والمرحلة الثانية في عام ١٩٩٨م وتشمل خضوع ٢٥٪ أخرى من اجمالي هذه الصناعة لقواعد الجات، أما المرحلة الثالثة فتبدأ في عام ٢٠٠٢م وتتضمن نسبة أخرى قدرها ٢٧٪. ولا شك أن خضوع صناعة النسيج والملابس لقواعد الجات بما تحتويه من تقليص حواجز الاستيراد سوف ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة، كما سيترتب على ذلك تخفيض أسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم حيث قدرت هذه الصناعة بنحو ٢٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩٢م.

٦ــ الالتزام بتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والادارية الى تعريفات جمركية حيث ستخفض الدول الصناعية تعرفتها الجمركية خلال ست سنوات بمتوسط قدره ٣٦٪ عن مستوياتها التي كانت سائدة خلال الفترة ٨٦/١٩٨٨م، وتخفيض الدعم الموجه للتصدير بنفس النسبة من حيث القيمة، بينما يبلغ التخفيض من حيث الحجم ما نسبته ٢١٪، وبالنسبة للانتاج المحلي فمن المقرر تخفيض الدعم

الموجه له بنسبة ٢٠٪. أما بالنسبة للدول النامية فان تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه سواء للانتاج المحلي أو التصدير سوف يكون بصفة عامة في حدود ثلثي النسب المقررة للدول الصناعية في غضون عشر سنوات، الجدير بالذكر أن الدول الأقل نموا سوف تعفى من جميع الالتزامات السابقة، حيث أفردت الفقرة (٦) من المادة السادسة بالاتفاقية ضرورة توجيه عناية خاصة للدول الأقل نموا وصغار المصدرين والدول المنتجة للصوف، والمصدرة للمنتجات الصوفية، وكذلك الدول التي تستورد بغرض اعادة التصدير.

٧ــ اخضاع الخدمات المالية والمصرفية والمحاسبية والأنشطة التأنينية والسياحية والتي تشكل ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية، لاتفاقية الجات بحيث يؤدي ذلك الى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات، كما دعت المنظمة الى مزيد من المفاوضات التي من شأنها تحقيق المزيد من التحرر التجاري.

٨.ــ سوف يتم تغطية جوانب الخدمات العامة ومشتريات الحكومة سواء المحلية أو الاقليمية والمرافق العامة في اتفاقية منفصلة، كما سيتم التفاوض في مجال الاتصالات بحلول العام القادم، وسوف يترتب على ذلك زيادة قيمة العقود الحكومية المعروضة في مناقصات دولية مفتوحة من ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠م الى أكثر من ألف مليار دولار.

ثالثا: أهم الاثار المترتبة على الاتفاقية:

انتهت اتفاقية الجات بصدور مجموعة من الاتفاقيات التي يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام:

أ ـ النفاذ الى الأسواق:

ويقصد به جداول الالتزامات المحددة لكل دولة توضح فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة بازالة أو تخفيض القيود الجمركية وأيضا غير الجمركية.

ب ـ مجموعة الاتفاقات المؤسسة:

وتشمل اتفاقات الدعم، والوقاية، ومكافحة الاغراق، فبالنسبة لاتفاقية الدعم ترتكز على تعزيز وتقوية نظام فرض رسوم تعويضية على السلع المدعمة مع كيفية اثبات الضرر للصناعة الوطنية من جراء انتهاج سياسة دعم الصادرات، وبالنسبة لاتفاق مكافحة الاغراق فهو يهدف الى توضيح وتفسير الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي الى اغراق السوق، ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الاغراق وكيفية تنفيذها، أما بالنسبة للوقاية فيحق للدول اتخاذ اجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها

عند زيادة الواردات من سلعة معينة مما يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة ويتم ذلك عن طريق فرض حصة على السلعة المستوردة أو فرض رسوم اضافية عليها.

اتفاقات في موضوعات جديدة:

مثل اجراءات الاستثمار ـ الملكية الفرنية ـ التجارة في الخدمات.

رابعا: الدول المستفيدة والدول الخاسرة من اتفاقيات الجات:

قبل أن نتعرض لماهية الدول المستفيدة والأخرى الخاسرة من جراء اتفاقية الجات فاننا نتناول نقطة هامة الأولى تتعلق بموضوع النفاذ الى الأسواق والثانية تتعلق بموضوع الدعم المقدم للسلع الزراعية سواء في مرحلة الانتاج أو مرحلة التصدير في كل من الدول الصناعية والنامية.

نقول بداية:

ـ ان الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال النفاذ الى الأسواق تأخذ في اعتبارها الظروف والاحتياجات الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط نفاذ السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى أسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستوائية.

ـ ان الدول المتقدمة تلتزم بتوفير حد أدنى من فرص النفاذ الى أسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة.. وتمثل هذه الفرص ٣٪ من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للفترة من ١٩٨٦ ـــ ١٩٨٨م وذلك في السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق (عام ١٩٩٥م) وترتفع هذه النسبة الى ٥٪ في نهاية فترة الاتفاق (عام ٢٠٠٠م).

واذا كان الالتزام يسري أيضا على الدول النامية، فانه عند تطبيقه على الدول المتقدمة فانه يمثل فرصا اضافية أمام صادرات الدول النامية الى الدول الأخرى.

ـ كما ان الدول النامية عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية يحق لها تطبيق اجراءات وقاية خاصة على وارداتها من السلع التي كانت محلا لهذه القيود اذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥٪ زيادة في أحد الاعوام عن متوسط واردات ثلاث سنوات مضت).. وتتمثل هذه الاجراءات في فرض رسوم اضافية لا تزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.

ـ أما بالنسبة للدول الأقل نموا فانها لا تتحمل أية التزامات واردة في اتفاق

الزراعة وفي الوقت نفسه فانها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي نص عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الأخرى سواء المتقدمة أو النامية.

وفيما يتعلق بموضوع الدعم ومدى تناوله في اتفاقية الجات فنقول:

تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠٪ من متوسط مستواه الذي كان سائدا في الفترة ١٩٨٦م ـ ١٩٨٨م وذلك على أقساط متساوية على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥م أي بمعدل ٣,٣٪ تقريبا سنويا خلال هذه الفترة.

ومع ذلك يسمح الاتفاق باعفاء أشكال الدعم التالية من التزامات التخفيض:

* الدعم الذي لا يتجاوز ٢٥٪ من اجمالي قيمة السلعة.
* الدعم الانتاجي النقدي بشرط أن يكون مصدره برنامج حكومي بتمويل عام ولا يتضمن تحويلات من المستهلكين وألا يكون في شكل دعم أسعار للمنتجين الزراعيين.
* برنامج الخدمات الحكومية مثل:
* الأبحاث الخاصة بانتاج المحاصيل الزراعية.
* مقاومة الآفات والحشرات والرقابة على الحجر الزراعي.
* التدريب والاستشارات وتقديم المعلومات ونتائج الأبحاث للمنتجين والمستهلكين.
* خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق.
* البنية الأساسية (الكهرباء ـ الطرق ووسائل النقل ـ الموانىء ـ المياه ـ السدود ـ مشروعات الصرف الصحي).
* المساعدات الحكومية بغرض بيع المخزّون من المواد الغذائية في اطار برامج الأمن الغذائي.
* المساعدات الحكومية المحلية لقطاعات من السكان بأسعار مدعومة.
* الدعم النقدي المباشر للمنتجين الزراعيين بشرط ربط هذا الدعم بنوع أو حجم الانتاج أو الأسعار المحلية أو الدولية أو عوامل الانتاج أو بالانتاج ذاته.
* المساهمات المالية للحكومة في برامج تأمين دخول المزارعين (سائر دخول المزارعين بشرط أن تقل ٧٠٪ من خسائر الدخل وألا تكون هذه المساهمات مرتبطة بنوع أو حجم الانتاج أو الماشية أو الأسعار المحلية أو العالمية).
* المدفوعات لتخفيف الكوارث الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة أو عن طريق مساهمة الحكومة ماليا في برامج تأمين المحاصيل.
* مساعدات الاصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة التي تتم من خلال:
* برامج تقاعد المنتجين أو تحويلهم عن الانتاج الزراعي.
* برامج نزع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات على الأقل.

* مساعدات الاستثمار (مثل خصخصة الأراضي الزراعية).
* المدفوعات التي تتم بموجب برامج البيئة.
* المدفوعات التي تتم بموجب برامج المساعدات للمناطق الفقيرة أو التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤقتة.

وبالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء):

فهي تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر للانتاج الزراعي بنسبة ١٣,٣٪ على أقساط متساوية على مدى عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١,٣٪ سنويا تقريبا والى جانب أشكال الدعم الداخلي التي يتيحها الاتفاق للدول المتقدمة يسمح الاتفاق للدول النامية ومنها العربية باستخراج:
* دعم الاستثمارات للزراعة.
* دعم مدخلات الانتاج (النقدي أو العيني) للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخول المتوسطة ويتضمن الاتفاق اعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الانتاج النقدي المباشر اذا كان لا يتجاوز ١٠٪ من القيمة الاجمالية للانتاج.

وبالنسبة لدعم التصدير:

فان الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية على النحو التالي:
* تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ ـ ١٩٩٠م أو متوسط ٩١ ـ ١٩٩٢م (أيهما أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥م بأقساط متساوية.. أي بمعدل ٣,٥٪ سنويا.
* تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومة للفترة ٨٦ ـ ١٩٩٠م أو متوسط الفترة ٩١ ـ ١٩٩٢م (أيهما أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥م بأقساط متساوية.. أي بمعدل ٣,٥٪ سنويا.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض الأشكال التالية:
(١) الدعم المباشر (بما في ذلك الدعم العيني) الذي تقدمه الحكومة أو هيئاتها الى شركة أو صناعة أو منتجي سلع زراعية أو اتحاد مزارعين أو مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطا بالأداء التصديري.

(٢) بيع الحكومة للمخزون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية.
(٣) دعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة.
(٤) دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.
(٥) الرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.
(٦) دعم السلع الزراعية التي يرتبط بادخالها في سلع للتصدير.

بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء):
تلتزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ ـ ١٩٩٠م أو متوسط الفترة ٩١ ـ ١٩٩٢م (أيهما أكبر) على أقساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥م أي بواقع ٢,٤٪ سنويا.
كما تلتزم بتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ١٤٪ من متوسط كميات الصادرات المدعومة للفترة ٨٦ ـ ١٩٩٠م أو متوسط الفترة ٩١ ـ ١٩٩٢م (أيهما أكبر) على أقساط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٦م أي بواقع ١,٤٪ سنويا.
ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشكلين التاليين:
(١) الدعم الممنوح لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.
(٢) الرسوم المخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.
والآن بعد أن تناولنا موضوع الدعم في المجال الزراعي وفقا لاتفاقية الجات، سنتعرض بالتحديد للدول المستفيدة والخاسرة من هذه الاتفاقية.
نقول بداية ان الكتاب الاقتصاديين اختلفوا حول المكاسب والاضرار التي ستلحق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية والتي سيتم تطبيقها في بداية عام ١٩٩٥م، فمنهم من يقول بأن الدول النامية ـ خاصة المصدرة للمواد الاولية والدول حديثة التصنيع في آسيا ـ هي المستفيد الاكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الاسواق امام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة، ومنهم من يقول بأن الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية الدول الاكثر ضررا من هذه الاتفاقية، بينما يرى فريق ثالث ان الدول الصناعية هي المستفيد الاول من هذه الاتفاقية وان كان من رأينا ان جميع الدول يمكن ان تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة عامة، ولكن بدرجات متفاوتة وفقا لجهودها في مجال تحرير تجارتها.

بالنسبة للدول المستفيدة من اتفاقية «الجات»:

١ ـ المجموعة الاوروبية:

يأتي في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية المجموعة الاوروبية حيث ستحقق وفورات تتراوح ـ وفقا لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما بين ٦١ ـ ٩٨ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية، كما ستتيح الاتفاقية للدول الاوروبية في ظل تحرير تجارة الخدمات حرية اسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والنقل البحري والبري والخدمات الهندسية والاستشارية والتسويق والدعاية والمحاسبة والتكنولوجيا في مجال المعلومات، فضلا عن الملكية الفردية.

٢ الصين:

وهي تلي المجموعة الاوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات، وبالرغم من انها ليست عضوا في الاتفاقية، الا انها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل الى ٣٧ مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة، وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالالياف والتي بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصا استيرادية للدول النامية، الجدير بالذكر ان حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ مليار دولار سنويا على المستوى العالمي وستخفض التعريفة الجمركية المفروضة عليها خلال العشر سنوات القادمة بنسبة ٦٨٪ على ثلاث مراحل ابتداء من عام ١٩٩٥م.

٣ ـ دول آسيا حديثة التصنيع:

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة وكانت هذه الدول قد استطاعت بالفعل منذ قيام السوق الاوروبية الموحدة تصدير كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة الى الكثير من الدول وخاصة المانيا وفرنسا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالالياف «MFA» (Multifiber Agreement) وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان.

الا انه ومن جهة اخرى فان بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع تتخوف من ان اتفاقية الجات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه في انهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر

وبشكل غير عادل، حيث يشتبه في انهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل، حيث تشعر هذه الدول من ان الولايات المتحدة ودول اوروبا ستأخذ سلاح منع الاغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين ينتجون سلعا بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الاجور والمواد الاولية فيها.

والواقع ان تخوف هذه الدول قد يكون لها ما يدره خاصة وان اتفاقية الجات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الاميركية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة وقانون مكافحة الاغراق وقانون الرسم المضاد) حيث يحق لوزارة التجارة الاميركية ـ وفقا لقانون مكافحة الاغراق ـ صراحية تحديد ما اذا كان هناك اغراض مضر او يهدد اي صناعة اميركية، وتحديد رسم لمكافحة هذا الاغراق.

٤ ـ الولايات المتحدة الاميركية:

في ظل اتفاقية الجات والغاء اتفاق حماية المنسوجات سيحدث انتعاش للصادرات الامريكية، وبالتالي فمن المتوقع ان تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٢٨ ـ ٦٧ مليار دولار.

الجدير بالذكر ان نزاعا كان قد نشأ قبل توقيع اتفاقية الجات بين الولايات المتحدة ودول اوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الاوروبيين نظرا لما يترتب عليه من غزو المنتجات الاوروبية للسوق الامريكية بأسعار تنافسية تحمل في طياتها التكاليف المدعمة كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥٪ مع خفض صادرات الحبوب الاوروبية بنسبة ٢٤٪ والحبوب الزيتية بنسبة ٥٠٪.

٥ ـ اليابان:

ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما يتراوح ما بين ٢٧ ـ ٤٢ مليار دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها، وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح اسواق امام تجارة الارز والمنتجات الزراعية الاخرى ثم عادت ووافقت على فتح اسواق الارز بشكل جزئي.

٦ ـ استراليا وكندا وتايلند:

وهي من الدول التي ستحقق مكاسب ايضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول اوروبا والولايات المتحدة وفتح الاسواق اليابانية والكورية امام الارز التايلندي.

ب ـ الدول الخاسرة من اتفاقية الجات:

بالرغم من ان بعض الدراسات تشير الى ان الدول النامية بصفة عامة ستحقق مكاسب من اتفاقية الجات تقدر بنحو ٧٨٪ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٩٢م) فان هذه الدول (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع وباستثناء بعض الدول في امريكا اللاتينية) وخاصة الدول المستوردة للمواد الغذائية ستكون من اكثر المتضررين من اتفاقية الجات، اذ ان تحرير تجارة المنتجات الزراعية وخاصة الارز والحبوب الزيتية والقمح والغاء الدعم عنها من قبل الدول الصناعية سينجم عنه ارتفاع في اسعارها بما لا يقل عن ١٠٪ وان كان البعض يقدره بنحو ٢٥٪

الجدير بالذكر ان دول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر من اكثر الدول تضررا من جراء هذه الاتفاقية والتي ستتجاوز خسارتها ٦ ملايين دولار سنويا، حيث أشارت دراسة للبنك الدولي ان قارة افريقيا بصفة عامة ستكون الخاسر الاكبر، اذ من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠م ان تتناقص المبادلات الافريقية في حدود ٤٪ أي ستتراجع قيمة صادراتها وترتفع تكلفة وارداتها مما سيزيد من مديونيتها الخارجية.

كما ان تقليص المعاملة التفضيلية لبعض الدول النامية في اسواق الدول الصناعية وسيطر بالعديد من الدول النامية حيث تكون اندونيسيا من كبار الخاسرين اسوة بدول البحر الكاريبي التي تستفيد حاليا من صادراتها ـ مرتفعة الثمن نسبيا ـ من المنسوجات والموز والتي تعامل معاملة تفضيلية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي فضلا عن ان تحرير قطاع الخدمات وكذلك صناعة الملابس تدريجيا سيؤثر بلا شك على معظم الدول النامية وان كان هذا الوضع سيدفع بهذه الدول الى اعادة النظر في هياكلها الاقتصادية.

خامسا: اثر اتفاقية الجات على المنطقة العربية:

باستعراضنا لاثر اتفاقية الجات على الدول العربية لابد ان نميز بين مجموعات الدول العربية التالية:

(١) الدول الاعضاء في «الجات» حاليا وهي: مصر، تونس، المغرب، الكويت، قطر، البحرين، الامارات.. وتطبق عليها كافة الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية الجات وبما في ذلك المعاملة الخاصة والتمييزية الممنوحة للدول النامية.

(٢) الدول التي تتفاوض حاليا للانضمام الى الجات وهي: السعودية، الأردن،

الجزائر والتي ستنضم الى عضوية منظمة التجارة العالمية بمجرد انتهاء المفاوضات الحالية.. ويحق لهذه الدول ان تحصل على كافة المزايا المنصوص عليها في الاتفاقية خلال مفاوضات الانضمام وتأخذ في اعتبارها تماما المرونة الممنوحة للدول عند تقديم جداول التزاماتها للانضمام الى المنظمة وفي الوقت نفسه الحصول على كافة الحقوق من الاطراف الاخرى خاصة الدول المتقدمة من حيث فرص نفاذ صادراتها الزراعية الى اسواق هذه الدول.

(٣) باقي الدول العربية وهي ليست اعضاء في الجات ولم تتقدم بعد بطلبات انضمام وتعتبر هذه الدول في حل من اية التزامات منصوص عليها في الاتفاقية وفي الوقت نفسه فانه من غير المؤكد ان يطبق على صادراتها على اسواق الدول المتقدمة شرط الدول الاولى بالرعاية وحتى اذا كانت هذه الدول تحصل على بعض المزايا من الدول المتقدمة في اطار النظام GSP فان هذه المزايا تنصب اساسا على السلع الصناعية ولا تسري على السلع الزراعية التي تعتبر من القطاعات الحساسة.. وبالتالي فان استفادة صادرات هذه الدول الزراعية الى اسواق الدول المتقدمة ستكون محدودة للغاية ان لم تكن معدومة نظرا لان مزايا هذا النظام تمنحها الدول المتقدمة من جانب واحد على أساس تطوعي.

أما بالنسبة لتأثير الدعم على الدول العربية:

تعتبر التزامات تخفيض الدعم للانتاج والتصدير للسلع الزراعية بمثابة سلاح ذو حدين للدول العربية الاعضاء في الاتفاقية وهو ما سينطبق على الدول في سبيلها لعضوية المنظمة الجديدة.

فمن ناحية تستطيع هذه الدول تخفيض الدعم الداخلي او دعم التصدير - اذا كانت تمنح دعما لانتاجها او صادراتها الزراعية بنسب اقل من التزامات الدول المتقدمة وعلى فترات زمنية اطول (مدتها عشر سنوات) مما يجعل نسب التخفيض التي تلتزم بها ليست كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة.

وفي الوقت نفسه فان هذه الدول يمكنها استخدام المرونة والمزايا الممنوحة لها في مجال دعم الانتاج ودعم التصدير بهدف مساندة قطاع الانتاج الزراعي والحيواني فيها لزيادة قدراتها التنافسية في الاسواق الدولية.. وخاصة اسواق الدول المتقدمة التي سيترتب على التزاماتها بتخفيض الدعم اما اعادة هيكلة قطاعات الانتاج الزراعي والتركيز على السلع الرئيسية او ارتفاع الاسعار نتيجة تخفيض دعم التصدير وفقا للنسب المشار اليها من قبل ومن ناحية اخرى فان التزامات الدول المتقدمة بتخفيض دعم الانتاج ودعم التصدير من المحتمل ان يؤدي الى ارتفاع اسعار واردات الدول العربية من السلع الغذائية خلال فترة تنفيذ الاتفاقية.

ويهمنا الاشارة الى حقيقة هامة في هذا الصدد وهي ان تخفيض الدعم كان امرا حتميا في المفاوضات لعلاج التشوهات في تجارة السلع الزراعية ووقف سباق الدعم بين الدول المتقدمة والذي اسفر عن تشديد السياسات الحمائية التي تنتهجها هذه الدول لغلق اسواقها امام منتجات الدول الصغيرة من ناحية واستمرار كسب اسواق للتصدير من ناحية اخرى.

فاذا ما انتقلنا من هذا العرض النظري للآثار المختلفة لاتفاقية الجات على الدول العربية الى توضيح هذه الآثار بلغة الارقام، يمكننا القول ان التوقعات تشير بأن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير سلبي على المنطقة العربية، خاصة على الدول المستوردة للغذاء، اذ سيترتب على تطبيقها - في ضوء تحري اسعار السلع الغذائية ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠م مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستقفز الفجوة الغذائية من ١٠,٣ مليار دولار الى حوالي ١٥ مليار دولار سنويا.

ليس هذا فحسب بل انه اذا كان أحد أهداف تحرير قطاع الخدمات السياحية والمصرفية والتامينية... الخ وفقا لاتفاقية الجات هو جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا فان استفادة معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات الى الدول حديثة التصنيع في آسيا والى دول شرق ووسط اوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فضلا عن ان عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح واقامة مناطق حرة من اجل الاستثمار الاجنبي، وكان من اهم الدوافع التي تجذب الشركات الاجنبية الى مثل هذه المناطق هو الهروب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلد الام من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو السيارات، الامر الذي ادى الى ازدهار هذه المناطق بسبب اقدام الشركات الاجنبية على استخدام البلد المضيف كبلد المنشأ للصادرات بدلا من البلد الام، ولكن نظرا لما تضمنته اتفاقية الجات من التوجه نحو الغاء نظام الحصص المعمول به حاليا في نظام التجارة الدولية فان هذا يعني فقدان الشركات الاجنبية للدافع الرئيسي للاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة.

وبالاضافة الى ما سبق وتأكيدا لما تم ذكره فان تحرير صناعة الملابس والمنسوجات سوف يؤثر بلا شك على هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة وان الاموال المستثمرة في صناعة الملابس والنسيج العربية ضخمة جدا (حيث تصل بالنسبة لمصر وحدها الى نحو ٥ مليارات جنيه او ما يعادل نحو ١,٥ مليار دولار اميركي). حيث انه من المنتظر في حالة تحرير السوق الداخلية لتجارة الملابس والمنسوجات ان تشهد الاسواق العربية المنتجة لهذه الصناعة، وعلى رأسها مصر وسوريا والمغرب، فيضا من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي، ما لم تنجح البلدان العربية في انتاج منسوجات وملابس من نوعية افضل

وبسعر اقل، آخذا في الاعتبار ان هذه السلبيات لن تقتصر فقط على هذه الصناعة فقط وانما ستتعداها ايضا الى العديد من الصناعات الاخرى العربية، خصوصا اذا ما علمنا ان الجزء الاكبر من الصناعات العربية يدخل ضمن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بارتفاع اسعارها وانخفاض انتاجيتها مقارنة بما هو قائم في العديد من البلدان الصناعية القديمة او البلدان الصناعية الجديدة في العالم.

ولا يتوقف هذا الامر عند حد السلبيات التي ستواجهها الصناعات العربية في اسواقها المحلية، بل تتجاوزها ايضا الى السلبيات التي ستواجهها الصادرات من هذه الصناعات الى الاسواق الخارجية، حيث من المرتقب ان يؤدي تأثر العديد من هذه الصناعات سلبا بالضغوط التنافسية المتنامية في الاسواق الخارجية الى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصادرات، وخصوصا في ظل تبعات الخصخصة الجارية حاليا في بعض البلدان العربية.

كما ستؤثر هذه الاتفاقية بالسلب ايضا كنتيجة لالغاء المزايا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية، والذي تقرر الغاؤها مع حلول اتفاقية الجات محله والغيت معه تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصادرات العربية.

كذلك يمكن اضافة مسألة في غاية الاهمية والخطورة في آن واحد، وهي ان اسعار السلع الاساسية في الاسواق الدولية، والتي تشكل حوالي ٩٠٪ من صادرات الدول العربية ستستمر على تقلبها، لا بل قد تزداد تقلبا خصوصا في ظل هيمنة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية، حيث من المرتقب ان لا تكون هذه التقلبات في غير صالح الدول العربية، مما سيخلق المزيد من التجارة غير المتكافئة ما بين الدول العربية والسوق الدولية.

هذا من ناحية السلبيات المتوقع ان ترتبها اتفاقية «الجات» على الاقتصادات العربية. اما فيما يتعلق بالايجابيات، فلا يعتقد انها ستكون بالقدر الذي ستلغى، او على الاقل تسهم في اهميتها في تقليص السلبيات المتوقع ان تنتج عن هذه الاتفاقية، الا في حالة واحدة، وهي ان تتمكن هذه الدول خلال الفترة الانتقالية التي تبلغ عشر سنوات من مواءمة اوضاعها الاقتصادية مع التزامات «الجات»، الامر الذي نشأ في حدوثه اذا تم ذلك بشكل افرادي خارج نطاق تكتل اقتصادي عربي شامل حسب ما نرى ذلك لاحقا.

وبالعودة الى الايجابيات التي يمكن ان تنتجها هذه الاتفاقية بالنسبة للبلدان العربية، فيمكن ايجاز اهمها فيما يلي:

١ ـ بالرغم من استثناء النفط من اتفاقية الجات فان الدول العربية بشكل عام ودول الخليج سوف تستفيد من الاتفاقية، ومدى استفادتها (خاصة صناعة

البتروكيماويات) سيتوقف على ما اذا كانت منظمة التجارة الدولية تعتبر أن، سياسة التسعير المنخفض للغاز ومشتقاته والتي بدأت بعض دول الخليج في معالجة ذلك الوضع ـــ تمثل احدى سياسات الاغراق في التجارة الدولية من عدمه، كما ان سياسة الدعم التي تتبعها السعودية بالنسبة للقمح سوف تتأثر ايضا وهي الخطوة التي بدأت تعد لها المملكة العدة حيث اتجهت الى انتاج القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط.

٢ ـ وعلى الجانب الآخر سوف تستفيد الدول العربية، وفي طليعتها دول الخليج العربية من اتفاقية الجات حيث ان سياسة منع الاغراق سوف تقود الى افساح المجال للصناعات الخليجية الخاصة التي لها ميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي دون ضغط وتنافس من المنتجات الاخرى اي ان المصانع الوطنية ستواجه ضغطا وتنافسا اقل في السوق المحلي عما كانت عليه قبل تطبيق وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية، ولكن دون ان يعني ذلك ان الصناعات العربية، ومن بينها الصناعات الخليجية، لن تواجه ضغوطا تنافسية كبيرة في اسواقها المحلية، بل العكس هو الصحيح حيث ان تحرير التجارة الدولية في ظل «الجات» اذا كان يعني محاربة المنافسة الاغراقية الا انه يتيح في المقابل المنافسة غير الاغراقية والتي من المتوقع ان تكون لها تأثيراتها السلبية الكبيرة على الصناعات العربية اذا لم تعمل الدول العربية على مواجهتها عن طريق الانتاج بنوعية افضل وبسعر اقل.

٣ ـ من المحتمل ان تجد بعض الحاصلات الزراعية العربية التي كانت تخضع من قبل النظام الحصص والقيود النوعية في السوق الاوروبية على فرصة افضل في هذه الاسواق، وبخاصة في مجال الزيوت النباتية والفواكه والخضروات والنباتات العطرية.

٤ ـ يمكن ان يستفيد قطاع المقاولات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية الى داخل او خارج الدول العربية في حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية بالمشاركة في تنفيذ المشاريع التي يتم تمويلها عبر صناديق التنمية العربية كليا او جزئيا.

٥ ـ من المرتقب ان يكون اثر اتفاقية «الجات» على الدول العربية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية ايجابيا في المدى المتوسط والطويل، حيث ان من شأن ذلك تطوير التنظيم الاجتماعي لجمعيات الناشرين والمؤلفين والمترجمين، والتنظيمات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع والعاملة في مجالات مكافحة الغش التجاري والصناعي والمواصفات القياسية والعلامات التجارية.

غاية الامر، ان اتفاقية «الجات» سوف تكون لها العديد من الآثار السلبية على البلدان العربية، ومن بينها البلدان الخليجية، على المدى القصير، ومن الممكن ان تكون لها آثار ايجابية في الامد الطويل، ولكن بشرطين اساسيين:

* الاول هو الارتقاء بنوعية الانتاج السلعي والخدمي العربي.
* والثاني هو تحقيق المزيد من التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو انشاء تكتل اقتصادي عربي مشترك.

ومما يذكر في هذا المجال، ان هذا الامر اذا كانت تبرره ضرورة مواءمة الاوضاع التجارية والاقتصادية للبلدان العربية مع متطلبات «الجات» نظرا لما سيرافقها من تغيير في طبيعة وجوهر العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التحرير الكامل للتجارة العالمية بمعناها الواسع، فانه مما لا شك ان هذا الامر تفرضه ايضا حتمية معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية والتي وصلت الى مرحلة من الضعف والتفكك باتت تهدد حاضر ومستقبل الامة العربية بأسرها، حسب ما سنبينه لاحقا.

المبحث الثاني : مايتعين أن تقوم به الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية للجات:

أولا : واقع الاقتصاديات العربية عشية بدء فعاليات «الجات»

في الواقع ان اطلالة سريعة على واقع البلدان العربية عشية بدء فعاليات تحرير التجارة العالمية، تشير بوضوح الى مدى ضخامة حجم الاعباء الملقاة على هذه الدول حتى ترقى الى تلك المرحلة المتقدمة من النضج الاقتصادي والاعتماد المتبادل على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الجات الدولية وما رافقها من اتجاه مكثف من قبل العديد من بلدان العالم نحو التجمع في تكتلات اقتصادية اقليمية، وفي مقدمتها المجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم والمتمثلة في كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان، والتي تقترب حصتها في التجارة العالمية للمواد والمنتجات المصنعة من نحو ٨٠٪، حيث يعتبر ميلاد الوحدة الاقتصادية الاوروبية، وانشاء منطقة للمبادلات الحرة في امريكا الشمالية (النافتا) والاتجاه نحو تكوين منطقة اخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا (الآسيان) بمثابة ثلاث نماذج حية لما يتوقع ان تكون عليه تأثيرات التكتلات الاقتصادية على مجرى الاحداث التجارية والاقتصادية خلال القرن القادم.

ومما يؤسف له، ان العالم العربي الذي تجمع بين اقطاره من الروابط التاريخية الوثيقة ما لا نجد له مثيلا في اكثر المجموعات الاقليمية تكتلا في العالم، لم يعرف طريقه الى التجمع او التكتل الاقتصادي الى الآن ضمن حركية التطور المتنامي

للتجارة الدولية، حيث لمتشكل صادرات الدول العربية مجتمعة مع بداية التسعينات الا ما نسبته ١,٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات العالمية للمواد المصنعة، هذا مع العلم ان العالم العربي يغطي مساحة قدرها ١٤ مليون كم٢، أي ما يعادل ١٠,٢٪ من المساحة الاجمالية للكرة الارضية، ويقدر عدد سكانه بنحو ٢٣٦ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥٪ من اجمالي سكان العالم، وعدد العمال فيه نحو٧٧ مليون عامل، أي ما يعادل ٦,٧٪ من اجمالي القوى العاملة في العالم، وحتى اذا كان متوسط دخل المواطن العربي يبلغ ٢٠٤٦ دولارا سنويا، الا انه لا ينتج الا ما قيمته ٧٦ دولارا سنويا من المواد المصنعة.

ليس هذا فحسب، بل انه على الرغم من ضخامة الاستثمارات التي نفذت خلال عقدي السبعينات والثمانينات في كل الدول العربية والتي قدرت بحوالي ١٥٠٠ مليار دولار، الا ان حصيلة التنمية العربية تبدو اقل من الاهداف المخططة او المنشودة، واكثر تكلفة، واتسمت في كثير من الاحيان بتبديد الموارد اما لعدم واقعية الاهداف، او عدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية، او بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتوفر بها المقومات الكاتفية، او لاتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة ادت الى هروب الاموال وتراجع معدلات الانتاج واستمرار ضعف قطاعات الانتاج، والخلل الهيكلي في بنية الاقتصاديات العربية.

ان التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل هذا المد المتدافع من التكتلات الاقتصادية الدولية كثيرة ومتنوعة، وتتلخص في مشاكل التمويل، وقصور الاستثمارات الجديدة، وزيادة اعباء خدمة الديون الخارجية، وعجوزات الموازنات العامة، وزيادة السكان والبطالة والتخلف التقني والفجوة الغذائية، ومعوقات الاستثمار بأشكالها المختلفة البنيوية والقانونية والاقتصادية والسياسية والامنية والادارية، وهناك تحديات اخرى تتمثل في اتجاه العالم نحو تدويل الانتاج، وتحرير التجارة، وتعزي التكتلات الاقليمية، وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، والسرعة المذهبة التي تتوالى بها الكشوف العلمية وتطبيقاتها العملية وظهور منتجات تقنية متطورة جديدة، هذا اضافة الى التحديات النابعة من الاوضاع النفطية والمتميزة بالضغط المستمر على اسعار النفط، والتي ادت الى انخفاض قيمة صادراته العربية من حوالي ٢١٧ مليار دولار عام ١٩٨٠م الى حوالي ٨٧ مليار دولار عام ١٩٩٤م.

في ظل هذه الاوضاع التي تمر بها التنمية الاقتصادية العربية هذا فضلا عما تواجهه من تحديات خطيرة أفرزتها الساحة الاقتصادية الدولية مؤخرا، فقد بات بحكم الضرورة القصوى، أكثر من أي وقت مضى، أن تتجه البلدان العربية مجتمعة نحو العمل الجاد والمثابر من أجل اعادة بناء اقتصاداتها على أساس تكاملي، على اعتبار ذلك السبيل الوحيد والاكثر فعالية لتمكين البلدان العربية من

التكيف مع هذه المتغيرات العالمية الجديدة والتفاعل معها، وبكيفية تسمح لهذه البلدان العربية مجتمعة بتعظيم ايجابيات التكيف والافادة منها، ومحاصرة السلبيات وتحجيم اضرارها الى اقصى حد ممكن.

ثانيا: متطلبات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي العربي:

وبموازاة هذه المسألة الحيوية، لابد من التأكيد على مسألة اخرى لا تقل عنها اهمية ، وتتعلق بموضوع «سياسات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي» في الوطن العربي، لاعتقادنا بالترابط الموضوعي والتلاحم العضوي بين نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي وبين تعاظم القدرة على التعامل مع المتغيرات الدولية ممثلة في بزوغ عصر جديد من التجارة الدولية، والذي يتوجب علينا التعامل معه بأعلى قدر من التماسك وأكبر قدر من القوة والمنعة، لان هذا النظام التجاري العالمي الجديد ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة اصبح يشكل مع مؤسسات «بروتن وودز» (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) حجر الرحى في النظام العالمي الجديد الذي تحاول البلدان النامية، ومن بينها بلداننا العربية جاهدة ان تجد لها موقعا لائقا داخله حتى لا تضيع في زحام الصراع بين الاقوياء اقتصاديا وتجاريا في عالمنا المعاصر، وخاصة عبر التكتلات الاقتصادية التي بدأت فعلا تتقاسم نتائج جولة اوروغواي، في الوقت الذي بدأنا نعي فيه نحن العرب افتقارنا الى ادوات حية قادرة على التعامل مع القوى الاقتصادية الجديدة، وتمكن من جمع الصف العربي تجاريا واقتصاديا.

وعليه فان ما نعتقده انه قد آان الاوان في ظل هذه المتغيرات الجديدة ان نعيد التفكير والتأمل في حصيلة ما تم انجازه وما لم يتم انجازه في «السوق العربية المشتركة» حتى ننطلق في مسيرة جديدة مستفيدين من عثرات الماضي ومن طموحات المستقبل في آن واحد.

ان سياسات الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة اذا ما احسن تصميمها والتعامل معها بكل فاعلية واقتدار انما تعتبر من موجبات تطورنا التاريخية، فقد سبقتنا الدول الاوروبية في اجرائها واستفادت في حينه من ثمار اعادة الهيكلة لاحداث ثورة علمية وتقنية هائلة. لذا نعتقد بأن التطبيق العلمي الصحيح لهذه السياسات الذي يراعي الظروف والاعتبارات الوطنية ومصالح الانسان العربي سوف يعجل من احراز التقدم الاقتصادي المطلوب لبلداننا العربي ويضعها على عتبة القرن الحادي والعشرين مزودين بأسلحة العصر من المعلومات ونظم التدريب والبرامج الصحيحة للتنمية الاقتصادية والبشرية.

فالسنوات التي تفصلنا عن هذا الاستحقاق تعد محدودة نسبيا وبالتالي لابد من

استثمارها لتحسين الانتاج وزيادة مردود العمل ورفع مستوى الاداء الاقتصادي للموارد والاقتصادات العربية من خلال الارتقاء بمستوى اداء العمل من خلال التعليم والتدريب والصقل المستمر لشخصية الانسان العربي وزيادة فعاليته الانتاجية.

ولما كانت جودة الانتاج والارتقاء بنظام الجودة المتكاملة الشاملة وارتفاع الانتاجية هي المعيار الوحيد لتثبيت اقدام الاقتصاد العربي في المحفل العالمي الجديد للتجارة، وحيث ان الظروف قد اثبتت ان هذه الخاصية لا يمكن ان تتحقق لكل دولة عربية على حدة مهما زاد ثراؤها المادي او عظمت مواردها الاقتصادية اكثر مما يمكن ان تتحقق بالتعاون العربي والاعتماد المتبادل على القدرات العربية في سائل المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والبشرية ، لذلك يصبح بحكم المؤكد ان لا سبيل لتحقيق تنمية حقيقية ذاتية التوليد بالنسبة لأي من البلدان العربية الا من خلال تجميع ارادتها وتوحيد طاقاتها حتى لا تذهب جهودنا هباء في وقت بدأت فيه بلدا لا يربطها اي وشائح او صلات ذات طبيعة متميزة في نسج علاقات تجارية واقتصادية جديدة ناجحة، وبالتالي فانه حري بنا كأمة عربية لها تلك الصلات المتميزة ان نستخلص الدروس من هذه المتغيرات.

نبقى ان نضيف الى ما تقدم نقطة في غاية الاهمية، وتتعلق بحتمية التكامل اذا ما اردنا لمسيرة التنمية الصناعية في البلدان العربية ان ترقى الى ذلك المستوى من التقدم الحقيقي الذي تستلزمه طبيعة التعامل مع التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية.

ذلك انه ازاء التباين الواضح بين الخصائص القطرية وبين متطلبات التنمية الصناعية الحقيقية في البلدان العربية، سواء في جانب الطلب أو في جانب العرض:

* حيث انه في جانب الطلب على المنتجات الصناعية، هناك فرق كبير بين حجم السوق القطرية لمعظم الدول العربية وبين الحجم الاقتصادي الامثل للمشاريع الصناعية في العديد من الفروع الصناعية وخاصة الصناعات الاساسية.

* ومن جانب العرض، فان الاقطار العربية يتعذر عليها منفردة ان توفر مقومات نجاح التصنيع، من حيث متطلباته البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية.

لكل ذلك، وحتى تتمكن البلدان العربية من تفعيل مسيرتها التنموية الصناعية، خصوصا في ظل ما اصبحت تزخر به الساحة الاقتصادية الدولية من تكتلات وتجمعات اقليمية، فقد برزت الحاجة الملحة الى وسيلة تتسع فيها السوق العربية وتتنوع فيها الموارد، وتستطيع البلدان العربية بواسطتها من اقامة صناعات اساسية اكثر فاعلية وتستخدم تكنولوجية اكثر كفاءة وملاءمة، من شانها المساهمة في زيادة الانتاج الصناعي العربي، وادخال التغيرات المرغوبة في الهياكل

الاقتصادية العربية، حيث تتجسد هذه الوسيلة في حتمية التعاون الاقتصادي العربي الاقليمي، اما ما اصطلح على تسميته بالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمكن للبلاد العربية عن طريقه من توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التخصص الانتاجي فيها، هذا فضلا عن الاستفادة من المزايا النسبية الكامنة في صيغ التكامل الاقتصادي العربي، والتمكن في الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، والقدرة على توزيع المخاطر، والتسهيل من نقل عناصر الانتاج.. وتحقيق مستوى متقدم من تكامل الموارد والقدرة على الاستفادة من مزايا وحجم السوق العربية الأوسع.

ثالثاً: ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية القائمة والتعامل مع «الجات»:

مما لا شك فيه ان التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي الجديد قد زادت بدرجة كبيرة، حيث التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، بما لها من قدرات وامكانات جعلت لها اليد الطولى المتحكمة في اسواق العالم النامي، ثم تاتي الجات لتزيد من حجم التحديات ومن ثم حجم المخاطر.

والدول النامية بصفة عامة والعربية على وجه الخصوص يلزمها بعض الوقت للتكيف مع الاوضاع الجديدة، فهي بحاجة الى تعديل هياكلها الاقتصادية واتخاذ الاجراءات والسياسات التي تمكنها من مواكبة المنافسة المنتظرة.

وقد يكون الخيار الوحيد امام العالم العربي للتعامل مع اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية القائمة وذلك من مركز القوة هو وجود تكتل اقتصادي عربي مشابه للتكتلات القائمة حيث اصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

ان الامة العربية تمتلك من مقومات وعوامل التكامل ما لا تمتلكه غيرها من الامم والشعوب ومع ذلك لم تستطع هذه الامة ان تقطع شوطا ملحوظا على طريق التكامل مثلما قطعت غيرها من الامم والشعوب التي لم يتوافر لها هذا القدر من المقومات والعوامل.

فاذا كانت المحاولات العربية على طريق التكامل قد انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ليتولى مهمة تحقيق هذه الوحدة وما تلاه من انشاء عدة اجهزة تكاملية عربية فان حصاد التجربة كان متواضعا للغاية حيث لم يظهر من نتائجه سوى صيغة المشروعات المشتركة لتحقيق الامن الغذائي العربي من خلال منظور انمائي تكاملي، والتي لم يحس بانجازاتها المواطن العربي بصورة بارزة وقوية تجعله مطمئنا على مستقبل التنمية العربية وبالقدر الذي يتناسب وطموحاته،

فالمشروعات المشتركة رغم كثرتها العددية وارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة فيها نسبيا لم تتزايد اهميتها النسبية عن ٥٪ من اجمالي النشاط الاقتصادي العربي فهي اذا كانت احد الاشكال الهامة التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالي الى الدول ذات العجز، كما انها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات التي لا تتمكن فيها الدول التي تواجه ازمة في تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب، الا ان صيغة هذه المشروعات ستبقى محدودة الاثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وذلك ما لم يتم تكوينها في اطار خطة محددة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي، وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على اساس تفاوضي، يحقق التقارب بين المنافع المحلية والقومية، وما لم تلعب المشروعات المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي في اطار العالم العربي في مجموعه.

اذا كانت هناك دعوات متواصلة الى تطوير جذري للعمل الاقتصادي العربي المشترك والتحرك به نحو اقامة مشروع فعال للتكتل الاقتصادي العربي التكاملي، فان اقامة منطقة تجارة حرة عربية ARAB FREE TRADE AREA تضم جميع الدول العربية انما تشكل المرحلة الاولى من بناء هذا التكتل، هذه المنطقة الحرة تقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية، وتستند الركيزة القانونية لاقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية والقائمة بالفعل ولا توجد حاجة لاصدار اتفاقية جديدة بها، بينما يتطلب الامر فقط ان تبحث وتقرر المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الاركان والعناصر.

والواقع ان هناك عدة مبررات ـ سواء اقتصادية او قانونية ـ لاقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة اهمها توافر الاساس القانوني والتعاقدي لها المتمثل في اتفاقيات ومواثيق اقتصادية عربية جماعية قائمة واهم هذه المواثيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والقرار رقم ١٧ المنشىء للسوق العربية المشتركة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

كما ان قيام منطقة حرة للتجارة يعززه انخفاض حجم التجارة البينية فيما بين الدول العربية والاسلامية مقارنة بتجارتها مع دول العالم حيث تشير التقديرات الى ان قيمة الصادرات البينية للدول العربية والاسلامية الاعضاء في بنك التنمية الاسلامي بلغت ٢٩ مليار دولار في عام ١٩٩٢م، بينما بلغت صادراتها الى العالم ٢٦١,٩ مليار دولار اي ان نسبة الصادرات البينية لم تتعد ١١٪ من اجمالي الصادرات، كما بلغت الواردات البينية لهذه الدول ٢٨,١ مليار دولار في عام ١٩٩٢م

فيما بلغ اجمالي وارداتها من العالم ٢٧٤ مليار دولار، اي ان نسبة الواردات البينية لم تتجاوز ١٠,٢٪ من اجمالي الواردات.

وفي ضوء هذه المستويات المتدنية للتجارة بين الدول العربية والاسلامية فانه يجب وضع استراتيجية فعالة تنشط حركة التبادل التجاري بينها خاصة فيما يتعلق بالحواجز الجمركية وغير الجمركية وازالة جميع المعوقات التي تشكل حجر عثرة امام انسياب تدفق السلع والخدمات فيما بين هذه الدول.

رابعاً: مزايا انشاء تكتل اقتصادي عربي مشترك

والواقع ان هناك العديد من المبررات والايجابيات الدافعة على تفصيل اداء العمل العربي المشترك وصولا الى بناء تكتل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن ايجازها فيما يلي:

١ ـ تمكين البلدان العربية على اختلاف احجامها وقدراتها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والاقليمية من موقع عربي جماعي منسق تعبأ من خلاله الجهود والطاقات العربية من مركز ثقل جماعي تجاه الاطراف الخارجية في عالم اصبحت فيه القوة الاقتصادية هي محور العلاقات الدولية وركائزها الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

٢ ـ تحقيق العديد من المزايا التي مازالت تفتقر الى الاقتصادات المحلية في البلدان العربية والتي من اهمها السوق الواسعة والوفورات الانتاجية الناجمة عن الحجم الكبير للانتاج، وخفض تكاليف الانتاج والنقل، والارتقاء بمستوى الانتاجيةوتحسينها، والاستغلال الامثل للطاقات والموارد المتاحة، واكتساب المزيد من التقنيات الانتاجية المتقدمة بتكاليف منخفضة، ودعم المركز التفاوضي لهذه الدول في تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

٣ ـ تمكين الدول العربية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو لاقتصاداتها والاستغلال الامثل لطاقاتها، والوصول تدريجيا الى تحقيق شبكة تعاملات انتاجية واستثمارية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية القدرات التصدرية للاسواق الخارجية، وما يرافق ذلك من تعاظم وتنوع الطاقات الانتاجية العربية وتنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات نموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

٤ ـ تفعيل دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة امامه للمساهمة بشكل اكبر في تنمية وتطوير الاقتصادات العربية، مع ما يرافق ذلك من توسع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي، ومن تعبئة للموارد المالية اللازمة لتمويل المستودعات الكبرى المتجهة

نحو الاستغلال الامثل للموارد والطاقات التي تتميز بها الدول العربية بالمزايا النسبية او التنافسية، هذا فضلا عن تنمية الموارد البشرية من مهارات فنية وادارية وقوى عاملة منتجة وفعالة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق ايجاد فرص عمل متجددة.

واخيرا لابد من الاشارة الى ان التعجيل في اقامة السوق العربية المشتركة وصولا الى بناء التكتل الاقتصادي العربي، من خلال ازالة القيود الجمركية والادارية والمعوقات الاخرى بين الاسواق العربية، لا يتعارض مع بنود واتفاقية «الجات» التي تجيز بدورها اقامة اتحاد جمركي او منطقة حرة بين البلدان المتجاورة، تعطي من خلالها امتيازات تجارية للدول الاعضاء في التكتل دون غيرها، ناهيك عن الفوائد التي من المتوقع ان تنجم عن تزايد القوة التفاوضية للدول الاعضاء في هذا التكتل.

خامساً: اعادة توجيه التجارة العربية البينية على أساس تكاملي:

لابد من التأكيد في هذا السياق على مسألة في غاية الاهمية، وهي ان تطوير التجارة العربية البينية بالقدر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل «الجات»، يحتاج الى قدر كبير من التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية في البلدان العربية، وبحيث يتلاءم ذلك مع الاتجاه نحو ازالة او تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، والا فان الاكتفاء بمجرد ازالة هذه القيود دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الاكبر على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصريف في الاسواق العربية، لن يؤدي الا الى تحقيق نتائج هامشية لا ترقى الى مستوى المواجهة مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، خصوصا اذا علمنا ان الهياكل الانتاجية القائمة حاليا في البلدان العربية على قدر كبير من التشابه، خاصة في مجال الانتاج الصناعي، وهو ما يعني بالتبعية ان المبادلات التجارية بين الدول العربية لن يكون لها شأن كبير ما لم يكن هناك تكامل انتاجي يؤمن قدرا كبيرا من الاعتماد المتبادل لهذه الدول العربية على بعضها البعض، وبالتالي تعزيز الاستفادة من التخصص والانتاج الواسع النطاق، ومن هذا المنطلق، فان المقياس الدقيق المبين لجوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية البينية يكون في الاثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات، مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي الى دفع التنمية الاقتصادية قدما الى الامام.

والواقع، انه على عكس ما كان سائدا من قبل، تشير كافة الدلائل الى ان المرحلة

الحالية تتضافر فيها عدة عوامل على المستويين العام والخاص لدعم وتطوير التجارة العربية البينية وبما يخدم اهداف التعاون والتنمية في البلد العربية، خصوصا في ظل ما تذخر به الساحة الاقتصادية الدولية من اتفاقات وتكتلات اقتصادية وتجارية عالمية، حيث انه بالقاء نظرة متفحصة على ما تمخض عنه ذلك الزخم الكبير من اللقاءات بين اقطاب العملية الانتاجية في المنطقة العربية خلال الاعوام القليلة الماضية، يبرز بما لا يدع مجالا للشك مدى ازدياد الوعي العربي على المستويين الرسمي ورجال الاعمال بأهمية وضرورة تنمية التجارة العربية البينية باعتبارها نقطة البداية للتكامل الاقتصادي العربي والسير نحو خلق تكتل اقتصادي عربي يمكنه مواكبة التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية.

ومن الامور الرئيسية التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل على تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها بحيث تدعم من الاتجاهات العربية التكاملية، الحاجة الى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الاساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية، فضلا عن تحسين وسائل الاتصال والنقل بين الدول العربية، اخذا في الاعتبار ان تطوير التجارة العربية البينية يحتاج الى قدر كبير من التنسيق والتكامل الانتاجي بين الدول العربية، وذلك من خلال التوسع في اقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصا تلك التي تتميز بطابعها التكاملي والهادفة الى الاستغلال الامثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية او تنافسية، هذا فضلا عن ضرورة ان ترتبط الاتفاقات الرامية الى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وللتدليل على ذلك، نشير بأنه على الرغم من ازدياد الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد التسعينات (٦,٦٪ في مقابل ٨,٦٪ من اجمالي التجارة العربية الخارجية). هذا فضلا عن ان اداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان افضل من اداء التجارة العربية الخارجية (زادت الاولى بمعدل ٥,٨٪ سنويا فيما زادت الثانية بمعدل ٣,٩٪ سنويا) الا ان استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية الى اجمالي التجارة الخارجية العربية بالاضافة الى انخفاض معدل نموها مقارنة مع اداء التجارة على المستوى العالمي (٥,٨٪ في مقابل ١٣٪)، يؤدي الى احجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية واندفاع هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو تفضيل الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة الى الاسواق الدولية، وبالتالي، فان عدم اعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وابقاءها عند مستواها الحالي سيكونان عاملا محبطا للاستثمار العربي المشترك. وانخفاض هذا الاستثمار سيؤدي الى بقاء التجارة العربية البينية عند

مستواها المنخفض، وهو ما يشير الى العلاقة العضوية التي تربط بين هذين المتغيرين الهامين من المتغيرات التي تتشكل منها الاقتصادات العربية، الاستثمار المتبادل والتجارة البينية، وما يعكسه ذلك من ضرورات الاتجاه في الجهد العربي المشترك من الآن فصاعدا نحو العمل على تويرهما بشكل متوازي متدافع عضويا، وبحيث تتحقق من وراء ذلك الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية الضخمة والاسواق العربية الواسعة في آن واحد، اخذا في الاعتبار، انه حتى يكون للتجارة العربية البينية تاثيرها الفاعل على الاستثمارات العربية المتبادلة، وبالعكس، فانه لابد من ان يتم تحرير هذه التجارة بين الدول العربية البينية نظرا لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التراخي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة وطول الفترة التي استنفذتها عملية التدرج في هذا المجال الى الآن، والتي نخشى من ان لا تعطي نتائجها المرجوة في ظل تعاظم الاتجاه من قبل العديد من دول العالم نحو التجمع في تكتلات تجارية واقتصادية واقليمية، وتسارع وتيرته.

اما عن الشق الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي، والمتمثلة في الاستثمارات العربية البينية او المتبادلة، فيمكن التاكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات فيما بين البلدان العربية، خصوصا وان كافة المعطيات الاحصائية تشير الى تدني حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر، الامر الذي مازال يعتبر عقبة هامة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل على الساحة الاقتصادية الدولية، وهو ما سنفصله في التحليل التالي:

سادساً: تفصيل حركة الاستثمارات العربية البينية:

١ ـــ *واقع الاستثمارات العربية البينية:*

لابد من الاشارة بداية الى ان هذه الاستثمارات تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بالاستثمارات العربية الموظفة في الاسواق الدولية، خاصة ما تعلق منها بانتاج السلع القابلة للتسويق عبر الاسواق العربية، حيث ساهمت تجزئة الاسواق العربية نتيجة للقيود والاجراءات الجمركية في توجيه الاستثمارات العربية المشتركة نحو القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة ما بين الدول العربية، مثل قطاعات السياحة والعقارات او توظيف بعضها في مجالات الانتاج للسوق المحلية والبعض الآخر في شكل ايداعات بنكية او مساهمات في شركات محلية. ومثل هذه التوظيفات اذا كانت تسهم في تحقيق الانتعاش للاقتصادات المحلية للدول العربية التي يتم فيها الاستثمار، الا انها لا تشجع على زيادة المبادلات التجارية

العربيـة البينية، مما جعـل تيار الاستثمار العربي لا يقـابله تيار سلعـي متبادل، وبالتالي لم تستفد التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب من هذه الاستثمارات.

ذلك انه على الـرغم من الخطوات التي اتخذت لتهيئـة المناخ الملائم للاستثمار في العديد من الدول العربية، سواء في مجال البنية الاساسية او التنظيم القانوني ومن جهود لـلاصلاح الاقتصادي في عـدة قطاعات مـن ابرز سماتها اطلاق قـوى السوق وتشجيـع القطـاع العربي الخاص، الا انها مـازالـت محاولات فـردية لا تـرقـي الى مستوى العمل المشترك، ناهيك عن العقبات والمشاكـل التي مازالت تقف حجر عثرة امام انسياب الاستثمارات العربية والتي انعكست في ضآلة عدد المشروعات العربية المشتركـة والمنتشرة في جميع الـدول العربيـة وضعف الاستثمارات داخـل الوطـن العربي مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج، فبينما بلغ اجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة في جميع الدول العـربية ٤١٨٥ مشروعا حتى نهاية عام ١٩٩٢م، جملة رؤوس اموالها الاسمية ٢٦ مليار دولار (المدفـوع منها ٢٢ مليار دولار) يقابل ذلك رؤوس اموال عربية موظفة خارج الوطن العربي تقدر بنحو ٦٧٠ مليار دولار، اي ان لكل دولار عربي وظف في الوطن العربي يقابله نحو ٥٦ دولارا عربيا وظف في الخارج، رغم العديد من المخاطر التي تتعرض لها تلك الاموال في الخارج.

لا بـل ان الاخطـر من ذلـك ان الاستثمارات العـربيـة البينية العـائدة للقطـاع الخاص العربي ـــ والذي مـن المفترض ان يقوم بدور ريـادي في هذا المجـال سواء في الوقـت الحاضر او في المستقبل. لا تمثل الا جـزءا بيسيطا من الاستثمارات العـربية الموظفة في البلدان العربية، حسب ما يبينه الجدول التالي:

تطور الاستثمارات العربية لاخاصة بين الدول العربية
خلال الاعوام (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣م).

السنوات	الاستثمارات العربية البينية بالألف دولار أمريكي	معدل النمو ٪
١٩٨٩	٢٥٨٤٥٨	
١٩٩٠	٤٠٠٨٤٥	٥٥,٠
١٩٩١	٩٢٢٦١١	١٣٠,٢
١٩٩٢	٤٨٣٨٢٠	٤٧,٦ـ
١٩٩٣	٣٠٨١٣٦	٣٦,٣ـ

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية
الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للاعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣.

يتضـح من البيـان السـابق، انـه فيما اتجهـت الاستثمارات العـربية البينيـة

الخاصة خلال السنوات ٨٩ ـ ١٩٩١م نحو الزيادة حيث ارتفعت من ٢٥٨,٤ مليون دولار في عام ١٩٨٩ الى ٤٠٠,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠م ثم لتقفز الى ٩٢٢,٦ مليون دولار في عام ١٩٩١م (بنسبة زياد ١٣٠,٢٪)، نجد ان هذه الاستثمارات اتجهت الى الانخفاض بشدة خلال العامين الماضيين، حيث انخفضت من ٩٢٢,٦ مليون دولار في عام ١٩٩١م الى ٤٨٣,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢م (اي بانخفاض ملحوظ قدره ٤٣٨,٨ مليون دولار وبنسبة ٤٧,٦٪) ثم توالى الانخفاض في عام ١٩٩٣ لتسجل ٣٠٨,١ مليون دولار اي بانخفاض قدره ١٧٥,٧ مليون دولار وبنسبة ٣٦,٣٪.

وبتحليل الاستثمارات العربية البينية وفقا لجنسيات المستثمرين خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢م نجد ان جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها حيث بلغت ١٠٤,٥ مليون دولار بنسبة انخفاض قدره ٧١,٢٪ عن عام ١٩٩٢، وجاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية حيث بلغت الاستثمارات العربية المرخصة فيها ٥٥,١ مليون دولار اميركي بنسبة زيادة قدرها ٢١٠,٥٪، كما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة باستثمارات عربية مرخصة بلغت ٢٩,٨ مليون دولار امريكي اي بنسبة زيادة قدرها ٤٧,٥٪ يليها جمهورية السودان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية حيث بلغت الاستثمارات الوافدة اليه ٢٨,٧ مليون دولار، وبالتالي فقد استأثرت اربع دول عربية (مصر، الامارات، السعودية، السودان) باستثمارات قدرها ٢١٨,١ مليون دولار بنسبة ٧٠,٨٪ من اجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٣م.

اما عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٣م نجد ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الاول حيث بلغت ١٥٤,٥ مليون دولار اي بنسبة ٥٠,٢٪ من اجمالي الاستثمارات اتجه منها ٤٦,٦ مليون دولار الى دول المجلس اي ما نسبته ٣٠,٢٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ١٠٧,٩ مليون دولار اي ما نسبته ٦٩,٨٪ الى الدول العربية الاخرى، واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢,٩ مليون دولاعر أي ما نسبته ٣٩,٩٪ من الاجمالي، واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث باستثمارات قدرها ٢٥,٧ مليون دولار اي بنسبة ٨,٤٪ من الاجمالي، وجاءت مجموعة دول وادي النيل (السودان ومصر) في المركز الرابع، حيث بلغت الاستثمارات الخاصة العائدة لها نحو ٤,٩ مليون دولار، اي ما نسبته ١,٦٪ من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية، وهو مايعطي مؤشراً على مدى مايشوب الاستثمارات العربية (الخاصة منها والعامة) من عيوب كثيرة سواء من جهة ضعف الاموال المستثمرة وتدني

المساهمات العربية فيها هذا فضلاً عن افتقارها للطابع التكاملي.

٢ — العوامل التي تحد من زيادة الاستثمارات العربية البينية:

واذا القينا النظر على اهم العقبات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بالشكل المطلوب فسنجدها تتركز في النقاط الآتية:

ا— ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية، ويقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الاوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والادارية التي تحيط بالبيئة الاستثمارية، فبالرغم من الجهود التي يبذلها العديد من الدول العربية لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية في الخارج الا ان هذه الجهود مازالت محدودة، سواء من حيث استقرار السياسات المؤثرة على الاستثمارات (سياسات نقدية او ائتمانية او ضريبية) واهمها القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الارباح وعدم وجود خريطة للمشروعات الاستثمارية، ومن حيث الحوافز المقدمة لهذه الاستثمارات.

ب—عدم وجود سوق منظمة للاوراق المالية، فما زالت اسواق الاوراق المالية العربية تتسم بالضيق (اي هناك عدد قليل من اوامر البيع والشراء يترتب على محدودية حجم التداول) او عدم العمق (ويقصد بذلك عدم الحصول بسهولة ويسر على اوامر شراء وبيع للاوراق المالية بسعر اعلى وادنى من الاسعار السائدة في السوق).

والواقع ان ضيق عدم عمق اسواق الاوراق المالية يعزي الى عاملين اساسيين اهمها محدودية ادوات الاستثمار المالي وذلك يرجع الى عدة اسباب اهمها سيادة النمط العائلي لشركات المساهمة وسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نسب عالية من اسهم هذه الشركات وعدم طرحها للاكتتاب العام، هذا فضلا عن محدودية فرص الاستثماعر المحلية في الدول العربية المصدرة لرأس المال بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلي او ضيق منافذ الاستثمار المحلي بالمقارنة بالاموال المحلية المتوافرة، اما بالنسبة لضآلة الطلب على الاوراق المالية في الاسواق العربية فانما يرجع الى انخفاض معدلات الادخار في الكثير من الدول العربية وتفضيل عامل السيولة، وقصور الوعي لدى جمهور المدخرين تجاه الاستثمار في الاوراق المالية، فضلا عن قصور الاعلام الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار، بالاضافة الى ذلك هناك شبه غياب لمعايير المحاسبة والمراجعة كضوابط للمزاولات واداة لاعادة الاحترام والثقة المفقودة بالكامل في التقارير المحاسبية خاصة في ظل التوسع في ظهور الشركات القابضة، كذلك عدم سماح كثير من الدول العربية لغير موظفيها بأن يتملكوا اسهما في الشركات

الوطنية سواء في مرحلة الاصدار او في مرحلة التداول.

ج—عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تبادل رؤوس الاموال والحصول على التمويل وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية، مما يضطرها للجوء الى اسواق النقد الدولية لاجراء هذه العمليات.

د— تأثر المشروعات العربية المشتركة بالظروف السياسية بين الدول العربية.

هـ— عدم وجود نظام مؤسسي متناسق لاعداد المشروعات وتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والترويج لهذه المشروعات، فضلا عن نقص الخبرات والكفاءات الادارية والتنظيمية التي تستطيع ادارة المشروعات الكبرى في ظل ظروف دولية متشابكة.

و—الافتقار الى وجود نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم المستثمر العربي سواء على المستوى المحلي او الاقليمي، وعدم وجود دليل عربي موحد يغطي كافة المشروعات المشتركة ويتم تجديده بصفة مستمرة.

ز- عدم وجود خارطة للمشروعات الاستثمارية والفرصة المتاحة للاستثمارات على مستوى المنطقة العربية.

٣ —آفاق وامكانيات الاستثمار في المنطقة العربية:

على الرغم مما تم الوقوف عليه من مظاهر دالة على ضعف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان العربية الا ان جميع الدلائل تشير الى ان المنطقة تتميز بآفاق وامكانيات عديدة في غاية الاهمية تؤهله لاستقطاب المزيد من الاستثمارات مما يعني ان المشكلة ليست مشكلة طاقات كامنة في الوطن العربي اكثر منها مشكلة الوسيلة او المنهج المستخدم في استثمارات هذه الطاقات والذي يقوم حتى وقتنا الحاضر على ضيق اساس محلي وليس على اساس المجال العربي الواسع. اما عن اهم هذه الآفاق والمقومات فيمكن ان نجملها فيما يلي:

ا- يقدر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للوطن العربي في عام١٩٩٢م بنحو ٤٨٣,٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٤٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١م وكان هذا الناتج قد بلغ ٣٧٣,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٥م، اي ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بنحو ١٠٩,٦ مليار دولار خلال الفترة ٨٥/١٩٩٢م، وكانت اربع دول عربية هي السعودية والعراق والجزائر ومصر بلغ ناتجها الاجمالي ٢٨٣,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٢م تمثل ٦٤,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجماليلجميع الدول العربية . اما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي ، فنجد انه فيما بلغت ٦,٧٪ في عام ١٩٨٧م كمتوسط لجميع الدول العربية، فقد انخفض هذا المعدل الى رقم

سالب قدره ١٠,٤٪ في عام ١٩٩١م (على اثر الغزو العراقي لدولة الكويت) ثم ارتفع هذا المعدل الى اكثر من ٩٪ في عام ١٩٩٢م على اثر محاولات الكثير من الدول العربية لتبني برامج اصلاح اقتصادي ساهمت في زيادة كفاءة الانتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

ب ـ توافر عناصر الانتاج في المنطقة العربية المتمثلة في رأس المال حيث بلغ عدد المصارف التجارية بها ٢٣٦ مصرفا في عام ١٩٩٢م جملة اصولها حوالي ٣١٣ مليار دولار، وجملة رؤوس اموالها واحتياطياتها ٢١,٧ مليار دولار، وعنصر العمل حيث تقدر قوة العمل العربية في عام ١٩٩٢م بنحو ٦٦ مليون عامل، وعنصر الارض حيث تبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كيلومتر مربع تمثل ١٠,٢٪ من اجمالي مساحة العالم (منها مليونا كيلومتر مربع صالحة للزراعة) فضلا عن سوق واسعة قوامها ٢٣٦ مليون نسمة يمثلون ٥٪ من سكان العالم.

ج ـ واذا كان الاقتصاد العربي غني بالطاقات البشرية فهو غني ايضا بموارده الطبيعية حيث ينتج ٢٥٪ من الانتاج العالمي للنفط، ويستحوذ على ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي، كما يبلغ انتاجه من الغاز الطبيعي نحو ١١٪ من الانتاج العالمي، ٢٢,٥٪ من الاحتياطي العالمي.

د ـ وبالاضافة الى الامكانات السابقة فقد قامت العديد من الدول العربية بتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية سواء باصدار قوانين مشجعة للاستثمار من شانها تسهيل اجراءات الاستثمار وتحويل ارباح المستثمرين، او تبني سياسات تتيح عائد افضل للاستثمارات العربية كسياسة الخصخصة، او البدء في تطوير وتنشيط اسواق الاوراق المالية (البورصات) لديها، وفي ظل هذه الامكانات الضخمة للوطن العربي فان التساؤل يثور حول ضعف الاستثمارات الوافدة اليه، الامر الذي يحتم علينا البحث عن المعوقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية الى الوطن العربي.

٤ ـ *النهج الذي يتعين ان تبنى عليه الاستراتيجية العربية للاستثمار*

تحقيقا لاعلى اداء تشابكي ممكن للاستثمارات العربية المشتركة وبالشكل الذي يسمح بتوجيه رؤوس الاموال العربية نحو الاستثمار في الانشطة الاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية المبنية، فانه لابد من التأكيد في هذا السياق على اهمية التركيز على المشروعات العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي، باعتبارها الاسلوب الافضل لتقديم صيغة ملائمة لتضافر وتفاعل

الموارد والمصالح الاقتصادية العربية على اسس اقتصادية سلمية ومتكافئة، حيث نرى من الاهمية بمكان تشجيع هذه المشروعات وحفز انتشارها في البلدات العربية، وحيث انه من المتوقع ان يلعب الاستثمار العربي الخاص دورا اساسيا في هذا المجال، لذا فانه لابد من العمل على توفير كافة الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع التكاملي، ودعوة كافة المنظمات العربية المعنية في هذا الشأن مثل اتحاد المستثمرين العرب والهيئة العربية للاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك الحكومات العربية، لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، حيث ان من شأن هذه الاطراف المساعد الى حد كبير في تسهيل وتطوير حركة تدفق للاستثمارات بين البلدان العربية، خصوصا بعد التطورات الايجابية في مجال الاصلاح الاقتصادي وفي مجال الخصخصة التي شهدتها مؤخرا العديد من البلدان العربية، دون ان يثنينا ذلك عن التأكيد على الضرورة القصوى لاعتماد المزيد من السياسات المنهجية في هذين المجالين لتوفير المتطلبات الحيوية للاستثمار العربي المشترك والتي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص والتي من بينها تكلفة عناصر الانتاج ونوعيتها، والاعباء الضريبية، ومدى تجاوب البيروقراطيات الحكومية مع التطلعات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية التشريعات الملائمة ومن ناحية الكفاءة في الادارة هذا فضلا عن توفير المزيد من العوامل الاخرى المحفزة للاستثمارات العربية البينية، والمتمثلة في توفير انظمة متكاملة للمعلومات والتمويل وضمان الاستثمار، بما في ذلك تطويل اسواق المال العربية كمجال حيوي وضروري لجذب وتداول وتنظيم حركة تدفق رؤوس الاموال العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمار في اكثر المجالات الاقتصادية انتاجية، والتفاهم فيما بين الجهات العربية المعنية بأمور تشكل نموذجا يمكن تعميمه على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى العربية، حيث نعتقد ان من المتوقع في اقامة الصناعات البتروكيماوية الامامية (الوسطية والنهائية) والصناعات الدوائية، والتصنيع الغذائي، وزيادة معدلاتها التبادلية داخل الاسواق العربية، انما تشكل احدى النماذج والمنطلقات الاقتصادية الحيوية سواء لجهة زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية ام لجهة تنمية التبادل التجاري العربي البيني، خاصة اذا ما تم وضع الاسس الضرورية لتنسيق هذه الصناعات وتكاملها افقيا ورأسيا على المستوى العربي، فضلا عن ازالة معوقات انسياب منتجاتها بين البلدان العربية.

والواقع وتأكيدنا على اهمية وجود قطاعات اقتصادية حيوية تصلح لان تشكل نماذج او متطلبات يمكن تعميمها على بقية القطاعات الاقتصادية في المستقبل،بخاصة تلك التي تتطلب رؤوس اموال ضخمة، لا يعني ان لا نعير اهتماما

لقطاعات الاعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك فان مانود التأكيد عليه في هذا السياق هو ضرورة اعطاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربية عناية خاصة لا تقل اهمية عن تلك المفترض توفيرها بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادي العربية الكبيرة، وهو ما نلقي الضوء عليه في التحليل التالي:

سابعاً: الارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي للمشروعات الصغرى:

ان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة الآثار التي يمكن ان تترتب على تحرير التجارة العالمية في ظل (الجات) يتوقف على مدى الاستعداد الجاد والمثابر لتوفير (حزمة متكاملة) من العوامل الدافعة على الارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي لهذه المشروعات، وذلك من خلال بذل المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل القائمين على هذه المشروعات وكذلك الجهات المعنية بتنميتها وتطويرها، حتى يتعين ان تتجه هذه الجهود للمساعدة على تحقيق ما يلي:

١) ضرورة اعتماد الاساليب الادارية الحديثة في ادارة وتسيير المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة.

٢) التحول بهذه المشروعات من اطارها العائلي الى اطارها المؤسسي على طريق الفصل بين الملكية والادارة.

٣) حيث ان التسيير الآلي اصبح من انماط التنظيم الحديث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فانه يصبح من الضروري ان تواكب البلدان العربية هذا التطور حتى تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم القائمة فيها من امتلاك القدرة على ولوج باب المنافسة مع المشروعات الاجنبية المتماثلة سواء في الداخل او في الخارج.

٤) ايجاد الاطر التشريعية والتنظيمية التي تساعد على حماية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك توفير التمويلات اللازمة لتجديدها او اجراء التوسعات اللازمة فيها وبما يضمن استمراريتها وتقدمها.

٥) توفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع في اقامة مثل هذه المنشآت وتحديثها والتنويع في انشطتها.

٦) التوسع في اجراء المسوحات الهادفة الى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الحرص على ضرورة ان تعكس هذه الدراسات الحاجات الفعلية للاسواق العربية من هذه المشروعات، وان تتم بعناية فائقة تلافيا للوقوع في اشكالية انشاء المشروعات المتشابهة، على ان يتم تعميم نتائج هذه الدراسات على رجال الاعمال والمستثمرين العرب من خلال

الندوات واللقاءات التي يمكن ان تنظمها الغرف التجارية الصناعية العربية.

ثامناً: حتى يتحقق النجاح للدول العربية في تفاعلها مع التطورات الاقتصادية

حتى يتحقق النجاح لمجهودات التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية وفي طليعتها (الجات)، فانه لابد من ان يقوم هذا التعاون على اساس من الارادة السياسية الراسخة والمصلحة الاقتصادية المتبادلة، مشددين في هذا السياق على ضرورة بذل الجهود الجادة والمثابرة من لدن القائمين على الاقتصادات العربية للتسريع من خطوات التكامل الاقتصادي باعتباره الوسيلة المثلى لمواجهة التحديات العالمية التي تعتبر مؤشرا على قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية اساسها التجمعات الاقتصادية الكبرى واتفاقية (الجات) وما اسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والمواطنين وكذلك رجال المال والاعمال العربية الى ممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم لتحقيق اهداف التعاون الاقتصادي لما فيه من خير عميم على كافة ارجاء العالم العربية.

ان القاعدة التي بنيت عليها مسيرة العمل العربي المشترك ماتزال سليمة وقابلة للتنشيط في حال اتخاذ قرار عربي بتنشيطها، فقد كان اثر هذه المسيرة في فترة اندفاعها ايجابيا الى ابعد الحدود، سواء على العلاقات بين الدول والشعوب العربية، او من حيث حصيلتها في احداث بدايات تكامل انمائي عربي ملفت للنظر، الا انها لم تتمكن من تحقيق النقلة المطلوبة، وحتى رسم اطار ثابت لتقدم مستمر في مجال التعاون والتكامل وصولا الى سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن، وبالتالي فقد ظلت منجزاتها متأثرة في دوائر متباعدة غير مترابطة وغير متكاملة، وظلت تتقدم ببطء، حسب الظروف والصدف دون هدف محدد ودون آجال مترابطة او متدافعة.

لذلك، فان المقدمة الاولى لتلافي هذه النتائج المترتبة على السلبيات التي شابت العمل العربي المشترك، هو الاسراع في احداث تغييرات عملية في دور وآليات واسلوب عمل المؤسسات العربية المعنية بشؤون العمل العربي المشترك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة.. الخ، وذلك لاعطائها قوة دفع جديدة وحتى تصبح اكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية، وصولا الى حشد الطاقات العربية الجماعية الايجابية والفعالة في تدعيم التوجيهات التنموية العربية على اساس الاعتماد المتبادل خصوصا انه قد برز الآن محور جديد لتعميق هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثيل في الدور المتعاظم

للقطاع الخاص في الغالبية العظمى من البلدان العربية.

وبناء عليه، فانه حتى نتمكن من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه، فلابد من مراعاة المرتكزات التالية:

(١) لابد من العمل على خلق الارادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا في التكامل.

(٢) دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك ان نجاح التنمية في اي بلد عربي هو بالتأكيد ذو مردود ايجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر او غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين ابناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

(٣) اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الامر كلية كمسؤولية على الحكومات.

(٤) الاخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فلا ننظر الى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر الى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،.

(٥) ان ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لاي بلد عربي منفردا او بعيدا عن التكامل العربي حتى وان كان هذا البلد من اكثر البلدان العربية مالا او اكبرها مساحة او افضلها نظاما وحكما ومجتمعا.

(٦) الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض، والحرص على التحرر من القيود الادارية، والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي المبني لجهة فوائد المنافسة، وحتمية المعاملة بالمثل، وضرورة اعطاء الافضلية للتعامل المبني في شتى المجالات.

(٧) الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الاسواق العربية دون تمييز او استثناء من كل القيود، على ان يترافق هذا التوجيه وبشكل موازٍ مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في اكثر المجالات الاقتصادية انتاجية واكثرها قدرة على انتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق في الاسواق العربية، وبالشكل الذي يعود مرتدا ايجابيا في صورة زيادة في معدلات التبادل التجاريه العربية البينية.

(٨) تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، فالدول العربية لا تستطيع جذب المزيد من الاستثمارات دون ان يتوافر فيها المناخ الملائم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وانما يتجاوزه ايضا الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثمارات الى بلد دون الآخر، فاذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي فان هذا لابد ان يؤثر في قرار

المستثمر المحتمل ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة او الامتيازات التي تعرض لاغرائه، فالسلامة قبل الربح مبدأ اساسي يحكم القرارات الاستثمارية، كما ان هناك بعض القوانين ذات الصلة باحتمالات الربح. ومن امثلتها قوانين اضافة، فاذا كانت بعض القوانين تسلب من صاحب العمل حرية التشغيل والطرد او بفرض عليه مشاركة العمال معه في الارباح او الادارة فان ذلك قد يتجاوز الحدود التي يمكن قبولها.

كما يتاثر المناخ الاستثماري في اي بلد بالاختلالات الماكرواقتصادية خاصة ما تعلق منها بالتضخم وتقلبات سعر الصرف، اذ ان من شأن هذه المتغيرات ان تؤثر عكسيا على الاستثمارات كما تؤدي الى تشويه النمط الاستثماري حيث المستثمر الى الانشطة الطفيلية المنتجة.

(٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار:

حيث يوجد هناك اسلوبان رئيسان لضمان الاستثمارات الاجنبية اولهما الضمانات القانونية وتاخذ عدة اشكال منها الاتفاقات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال، وثانيها التشريعات القطرية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الاجنبية الوافدة لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية، واذا كانت معظم الدول العربية قد اصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار، شاملة ضمانات لرأس المال الاجنبي المستثمر ضد التأمين والمصادرة او الاستيلاء او الحجز.. الخ، فان هذه التشريعات القطرية تواجه بمقولة ان سلطات القطر المضيف للاستثمار تعتبر بمثابة الحكم في آن واحد، كما ان هذه التشريعات في العادة لا توفر للمستثمر الوافد ضمانات ضد المخاطر السياسية الناشئة عن تعرض الاصول المادية لاستثماراته للخسائر الناتجة عن الحروب والثورات والاضطرابات الداخلية ذات الطابع العام، ومن هنا فانه في خضم تزايد وتعدد المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمر العربي فان اصرار المستثمر على المزيد من الحماية هو اجراء مبرر ومشروع، لذا يبرز الاتجاه الى ضرورة انشاء مؤسسات لضمان الودائع والصادرات، مع توفير آلية لمواجهة الغارمين (التامين الصناعي) بحيث يمكن تعويض المستثمر الصناعي عن اي خسارة تلحق به، ولا شك ان توفر نوع ما من الحماية القانونية او التأمين ضد المخاطر السياسية من شأنه ان يحسن من نظرة المستثمر الوافد وتقييمه للاخطار غير التجارية التي تحيط بالمشروع المرتقب ونتيجة لذلك يقلل من معدل العائد على الاستثمار الذي يستعمله في حساب صافي القيمة الحالية وهي المعيار الذي يحدد الجدوى المالية للمشروع، وبالتالي تزويد احتمالات اتخاذ المستثمر قرارا ايجابيا بالدخول في المشروع دون اللجوء الى وسائل اخرى غير حميدة وربما غير قانونية لتقليل المخاطر.

(١٠) توفير المزيد من فرص الاستثمار والادوات الاستثمارية:

فاذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في اسواق الاوراق المالية فان الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الاموال يجب ان يتم من خلال تنشيط تطوير سوق الاوراق المالية العربية وربطها بالاسواق الدولية، على ان يتضمن هذا التنشيط والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الادوات المالية سواء من خلال الاحكام التشريعية المتمثلة في مطالبة بعض المشروعات باصدار او طرح اسهمها للاكتتاب او الادراج التلقائي في البورصات عندما يصل رأسمالها الى حد معين، او من خلال السياسات المشجعة للاستثمار في الاوراق المالية خاصة السياسات الضريبية، اما من جانب الطلب فان الاجراءات اللازمة لتشجيع الطلب على الاوراق المالية يتطلب عددا من الاجراءات اهمها خلق الوعي الادخاري والاستثماري للافراد او من خلال التوسع في تقرير مزايا اعفاءات ضريبية على عوائد الاسهم، هذا فضلا عن خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمرين، اذ ان عامل الثقة من العوامل الهامة في اي سوق مالية ويأتي ذلك من خلال الاعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقييم قراراتهم على اسس علمية سليمة، كما يمثل الاعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصرا آخر في توفير الثقة في الشركات ذات التداول النشط، هذا فضلا عن اهمية وضع المعايير المحاسبية التي يمكن الحكم بها على سلامة المراكز المالية للشركات، وهنا تثار نقطة هامة وهي لماذا لا تصدر ميزانيتين لكل شركة احداهما بالقيمة الدفترية (المحاسبية) والاخرى بالقيمة الحقيقية للاصول خاصة في الدول التي تتسم بارتفاع معدلات التضخم وتدهور في سعر صرف عملتها حتى يقف المستثمر على القيمة الحقيقية لاسهمه.

(١١) افساح المجال امام القطاع الخاص العربي للدخول في المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة او التي يمكن اقامتها في المستقبل، مع دعم هذه المشروعات بكافة الطرق والوسائل وان يتم تركيز عملية التوسع فيها ليس على اساس عشوائي ولكن على اساس الاستفادة المثلى مما تتمتع به المنطقة العربية من مزايا نسبية او تنافسية متفوقة، على اعتبار ذلك شرطا اساسيا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والذي يشكل مع انفتاح الاقتصادات العربية على بعضها البعض احد المداخل المهمة لتحرك الاقتصاد العربي المتماشي مع التطورات الاقتصادية في العالم.

(١٢) مزيد من الفاعلية للبنوك العربية في تشجيع الاستثمار:

في الواقع لا نستطيع ان نغفل دور المصارف العربية في الاضطلاع بالاستثمار في الوطن العربي وخاصة من حيث تعبئة الموارد المالية العربية وزيادة التراكم الرأسمالي وتوجيهها الى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الاجل وبقية الاعمال المصرفية التقليدية

الى التركيز على التمويل الطويل الاجل للمشروعات العربية المشتركة واصدار صناديق الاستثمار ودفع عمليات الخصخصة الى الدول العربية نحو الامام سواء من حيث توفير التمويل اللازم او من حيث تقييم المشروعات المطروحة للبيع او الترويج لها، او عن طريق قيامها بانشاء مشروعات جديدة اسوة بالاقتصادي طلعت حرب، على ان تتولى هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشرعات حتى مرحلة الانتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة اخرى فهذا يعطي ثقة للمستثمر العربي، وفي هذا الصدد يمكن انشاء شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وادارة الشركات المتعثرة التي تعيد هياكلها المالية ثم اعادة طرحها للبيع الامر الذي ينعكس على تطور اسواق المال العربية وجذب المزيد من الاموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهنا نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي لماذا نصر على ان يكون نسبة الشريك الوطني ٥١٪ طالما ان هناك انظمة تحمي الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقا لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

(١٣) واستكمالا لهذا التوجه التكاملي السابق، لابد من اقامة صلة بين الصناديق العربية والاسواق المالية العربية للمساعدة على اشتراك القطاع الخاص العربي في اكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية القائمة عن طريق الملكية والادارة، حيث يمكن ان يتحقق ذلك عن طريق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال اعطائه حق اصدار سندات في الاسواق المالية العربية على غرار البنك الدولي، وبحيث تفرع عن هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف الى المساهمة في اقامة شركات عربية ذات طابع اقتصادي متكامل او افساح المجال امام القطاع العربي للمساهة في انشاء مثل هذه الشركات التي يمكن ان يكون لها شأنها على المستقبل الاقتصادي للدول العربية نظرا لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة في الوطن العربي والتي من شأنها ان تسهم بشكل كبير في تعميق العلاقات التكاملية والتشابكية بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، كما يحبذ في نفس السياق ادخال تعديلات على اتفاقيات انشاء الشركات العربية القابضة القائمة حاليا وبما يجيز لها الحق في طرح الاسهم والسندات في الاسواق العربية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

تعرضنا فيما سبق لاتفاقية الجات واهم البنود التي تتضمنها الاتفاقية سواء فيما يتعلق بوجود بنود لم تكن موجودة من قبل والتي عرفت بحماية الحقوق الفكرية والادبية حيث تم تحديد وسائل لحمايتها، او وضع اجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث اغراق السوق بمنتجات تقل عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ، فضلا عن التحرر التدريجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات او في القطاع الزراعي، كما اوضحنا مدى العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتاثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، واتضح لنا ان اكثر الدول تضررا من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المستوردة للغذاء حيث يتوقع زيادة اسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ ـ ٢٥٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠م، مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستقفز الفجوة الغذائية العربية من ١٠,٣ مليار دولار الى حوالي ١٥ مليار دولار سنويا، دون ان ننسى في هذا السياق ما يمكن ان يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة على العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي وفي طليعتها النشاط الصناعي خصوصا في ظل هيمنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذا النشاط والتي تتراوح قدرتها ما بين ٨٠ ـ ٨٥٪ من اجمالي الصناعات القائمة في الدول العربية هذا فضلا عن ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الاسواق المحلية او الخارجية، ولا يخفى ما يمكن ان يولده ذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العربي وكذلك المجتمع العربي.

لذلك تبرز الحاجة الملحة الى توسيع رقعة الاعتماد المتبادل للاقتصادات العربية لتنمية تجارتها البينية وتنويع قاعدتها الانتاجية على اساس تكاملي وتأمين نموها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية وتفعيل حركة تدفقها بين الدول العربية، والا تعرضت قدرتها التصديرية للاختناق وتعرضت كياناتها الاقتصادية للاضمحلال وتعرضت التنمية فيها للتوقف، خصوصا في ظل ضيق الاسواق المحلية العربية وعدم قدرتها على امتصاص الفوائض الانتاجية هذا في الوقت الذي تشتد فيه الاتجاهات الحمائية بل التمييزية الى تواجه الصادرات العربية الى الاسواق العالمية، لاسيما في البلدان الصناعية.

وعليه، فانه يجب ان تدرك البلدان العربية ان لا سبيل لها لمواجهة آثار الجات وما رافقها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة الا بدخولها في تكتل اقتصادي عربي يكون المنطلق الصحيح والسليم نحو الاستفادة المتبادلة في الموارد والاسواق

العربيـة الواسعـة تمهيدا لاعـادة بناء قواعـدها الانتـاجية والخدميـة على اساس متكامل وفقا للمزايا النسبية التنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للاخرى.

فامـا ان يكون العـالم العربي كيـانا حيـويا نشيطـا بحكم قـدراته الجماعيـة الضخمة وموقعه الاستراتيجي المتميز بين اوروبا وآسيا وافريقيا، واما ان يظل اداة خاضعة لا تربطه بالقوى المهيمنة على السوق الدولية الا قناتين:

ـ قنـاة تصدير المواد الاولية وبخـاصة البترول تحت المراقبة الصارمـة للجنة الطاقـة الدوليـة وقناة استيراد المواد الغـذائية والمصنعـة لسوق تعـد بنحو ٢٣٦ مليون مستهلك وفي تطور مستمر، لذلك فانـه قبل ان تقع الواقعة ويحدث مالا تحمد عقباه يجب ان تبـادر البلدان العربية الى التعجيـل من خطوات تكاملهـا الاقتصادي مع ضرورة ان يرافق ذلك تعبئة دعم سياسي عربي فعال، واحداث تغيرات عملية في دور مؤسسات العمـل العربي المشترك القائمة وفي كيانها واسلـوب عملها على ضوء تجارب التطبيق في الماضي والمستجدات الراهنة والرؤيـا المستقبلية، حتى يأتي ذلك منسجما مع طمـوحات القطـاع الخاص العربي في المشـاركة الايجابيـة الفعالـة في عمليـة التنمية الاقتصـادية العـربيـة وفي تقديـم اسهـام اعظم في تحقيـق التكامـل الاقتصادي العـربي الذي يعتبر الاطـار الامثل والطـريق الـوحيد لملاحقـة الاتجاه المتسارع والغالـب حاليا نحو التجمع في كيـانات اقتصادية اقليميـة وشبه اقليمية ترقى الى مستوى التعامل مع (الجات) وكـذلك التطورات الاقتصادية المستجدة على الساحـة الدولية ليـس فقط مـن اجل تحييد آثـارها السلبية ولكـن ايضا مـن اجل الاستفادة منها الى اقصى الحدود الممكنة.

٢ ـ التوصيات:

وتحقيقا لهذا الهدف الاسمـى، فاننا تعـرضنا في سياق الـدراسة الى العديـد من المقترحات والتوصيات، التي نحاول استكمالها فيما يلي:

(١) التأكيـد على اهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلـة بوضع مشروع اقـامة منطقـة تجارة حرة عـربيـة المقدم مـن الامين العـام لمجلس الـوحـدة الاقتصاديـة العربية، موضـع التنفيذ الفعلي، نظرا لتشكيلة المرحلة الاولى من بنـاء تجمع عربي متكامـل يقوم على اساس التحريـر الكامل للتجارة العـربية في كل الرسـوم والقيود الجمركية وغير الجمركيـة وتأمين المناخ المناسب والظروف الضروريـة التي تؤدي الى النمو المستمر للتجـارة العربية البينية، خصوصـا وانه لا توجد حـاجة لاصدار اتفاقيـة عربيـة جديـدة بهذا الشأن اكثر ممـا يتطلب الامـر قيام المؤسسـات العليا القائمـة على العمل الاقتصـادي العربي المشترك بحث وتقـرير صيغـة بروتـوكول تنفيذي متكامل الاركان والعناصر يتم اصداره لهذا الغرض.

(٢) دعوة البلدان العربية الى السعي الجاد والمثابر نحو اعادة هيكلية وبما يتفق مع المتطلبات التي تتفق مع طبيعة التطورات الاقتصادية الدولية المستجدة على ان يتم ذلك من خلال التنسيق التام بين هذه الدول في سياساتها الاقتصادية وتبني مبدأ التخصص وتقسيم العمل على مبدأ الاستفادة المثلى من المزايا النسبية والتنافسية التي يتمتع بها كل منها بالنسبة للاخرى على اعتباره الطريق الاسلم والاكثر قدرة على بناء كيان اقتصادي عربي متكامل له وزنه الذي يعتد به على الساحة الاقتصادية العالمية.

(٣) الدعوة لتضافر الجهد العربي لتدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل كافة اقطار الوطن العربي، ولكي تأخذ هذه السوق دورها المنشود وكتكتل اقتصادي عربي له كافة المقومات التي تحقق المصالح العربية المشتركة، والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية لخدمة هذه المصالح.

(٤) تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التمويل التدريجي المتدافع للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الاولي الى انشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم اهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقا لمنهج اسلامي.

(٥) تشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات انتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل البتروكيماويات الاساسية، والادوية، والحديد والصلب، وقطع الغيار، والتصنيع الغذائي، على اعتبارها من المداخل الاساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

(٦) التاكيد على الضرورة القصوى لان تواجه الدول العربية كافة جهودها الى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم بالتبعية في الاستغلال الامثل لمواردها المالية والبشرية والطبيعية ويعظم من قدرتها على تحييد اية آثار سلبية قد تنجم عن ازدياد الضغوط التجارية والاقتصادية المتوقع ان تمارسها بشراسة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية.

(٧) التاكيد على اهمية الدعوة الى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس اموال حكومية الى القطاع العربي الخاص، على ان يتم التعجيل في وضع هذا المقترح موضع التنفيذ في اقرب فرصة ممكنة من خلال تضافر جهود مجموعات من المستثمرين العرب الرئيسيين والاكتتاب العام، وبالشكل الذي يفسح المجال امام تفعيل اداء هذه الشركات وجعلها اكثر قابلية على النمو والتوسع المطرد في المستقبل، هذا فضلا عن تحولها من اداة هدر للموارد الى اداة اثراء لهذه الموارد.

(٨) افساح المجال امام القطاع الخاص العربي ممثلا في المنظمات الاقتصادية

التي تمثله، للاشتراك في كل ما يتعلق بأمور العمل العربي المشترك، وتدعيم دوره في هذا المجال للافادة القصوى من امكانياته المالية والفنية والادارية في تفعيل اداء العمل العربي المشترك وبالشكل الذي يستجيب لكافة المتطلبات التي تفرضها طبيعة المستجدات على الساحة الاقتصادية الدولية.

(٩) تشجيع ودعم اقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية الملازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي والصبغة التبادلية، والمشجعة لرؤوس الاموال العربية على الاستثمار فيها، على ان يكون للقطاع الخاص العربي دور ذو شأن في انشائها، وان يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حاليا.

(١٠) العمل على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية والدول النامية وخاصة الاسلامية منها، من اجل تعزيز القوة التفاوضية لها في اطار المفاوضات الساعية الى تقليل السلبيات وزيادة المكتسبات التي يمكن ان تنجم عن الدخول في الجات، ولاسيما في قطاع الخدمات، باعتباره القطاع الذي من المتوقع ان يكون الاكثر تضررا من تحرير التجارة العالمية بمعناها الواسع.

(١١) العمل على انشاء وحدة مختصة او وزارة لشئون التعاون الدولي في كل دولة عربية تعنى بالمسائل المتعلقة باتفاقية «الجات» واعطاء المشورة اللازمة في هذا الشأن، على ان يدعم هذا التوجه بانشاء لجنة فرعية عليا للتصدير تنبثق عن مجالس تنمية الصادرات او اتحادات الغرف في البلدان العربية، وذلك لبلورة صيغ وسبل زيادات الصادرات العربية الى الاسواق الخارجية، وبحث وسائل التغلب على مختلف معوقات التصدير، وتبني سياسات التصنيع التصديري وبخاصة بالنسبة للسلع الصناعية التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية او تنافسية.

(١٢) التأكيد على اهمية اقامة مركز عربي دولي دائم للاعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز اشعاعي للمنتجات العربية السلعية والخدمية سواء لجهة المساعدة على تحديد الفرص المتاحة لانتاجها ام لجهة تحديد الفرص والاسواق المتاحة لتسويقها، هذا فضلا عن الدور الاعلامي الذي يمكن ان يضطلع به هذا المركز في مجال جذب المستهلك العربي نحو السلع العربية وترغيبها به وتفضيلهم اياها عن السلع الاجنبية المثيلة.

(١٣) توعية المواطن العربي من خلال وسائل الاعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الاجنبية لما لذلك من اهمية في دعم وتطوير المنتج العربي، على ان يقترن ذلك في المقابل بتوفير آليات ملائمة لحماية المستهلك العربي والحرص على انتاج السلع والخدمات التي تستجيب لاحتياجاته، والذي يسهم بدوره في توسيع مشاركته في زيادة الطلب على

السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية العربية.

(١٤) التأكيد على ضرورة اعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المتبعة في الدول العربية وتغييرها جذريا بما يتلاءم والتغيرات الجديدة، ومن منطلق اقتصادي بحت يقوم على وضع اسس للتعليم العالي والفني والصناعي والتجاري والزراعي والخدمي، في اطار خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل لتعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، ولتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتطورة، هذا فضلا عن ضرورة اعادة تنظيم اسواق العمل العربية بالشكل الذي يجعلها اكثر مرونة واستجابة لاحتياجات القطاع الخاص العربية وللتغيرات التي تحصل في الطلب على التخصصات والكفاءات التي يتطلبها منشآت الاعمال العربية.

(١٥) صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على اساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية، والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، بحيث تتم فعالياتها من خلال اعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانبا كبيرا من عملياتها الاستيرادية، على ان يتم تدعيم هذا التوجه بتشكيل لجنة زراعية عربية عليا تضطلع بمهمة دراسة وتحديد المجالات الزراعية الاكثر استغلالا للفرص والمزايا الزراعية التي توفرها كل من البلدان العربية وكذلك اقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتفعيل اداء النشاط الزراعي في البلدان العربية، والتي من بينها التنويع في الانتاج الزراعي، وترشيد سياسات الدعم، والتوسع في التسهيلات الائتمانية، والغاء التسعير الاجباري، والارتقاء بمستوى الاداء التسويقي، وتطوير اساليب الحماية من الاستيراد الاغراقي، تمهيدا لاحداث التكامل المطلوب في المجال الزراعي والغذائي العربي المشترك.

(١٦) ضرورة وضع سياسة مائية عربية تراعي الاحتياجات القطرية والمشتركة، وتحدد وسائل المحافظة على الموارد الغذائية والسيادة العربية عليها، وبحيث تراعي تحقيق مجموعة هامة من الاحداث والتي من اهمها: ترشيد استخدام المياه الجوفية وكذلك تلك المستخدمة في الزراعة المروية، زيادة كفاءة وسائل واجهزة توزيع المياه، اعتماد التنوع في زراعة المحاصيل الزراعية، تنظيم استغلال المياه بالشكل الذي يكفل استمرارية الانتفاع منها والارتفاع بنوعيتها، هذا فضلا عن التسعير الموضوعي لتكلفة الامداد بالمياه وبالشكل الذي يؤدي الى تحسين كفاءة استخدامها سواء من قبل القطاع العائلي او من قبل القطاع المؤسسي.

(١٧) التأكيد على الدور الهام الذي يمكن ان تضطلع به الغرف العربية في مجال التعريف بأساليب الادارة الحديثة واهميتها في ادارة وتسيير المشروعات الاقتصادية العربية، وكذلك في تأمين انسياب المعلومات بين المؤسسات الانتاجية

العربيـة من نـاحية وبين هـذه المؤسسات والجامعـات ومراكـز البحوث العلميـة والتقنية مـن ناحية اخـرى، هذا فضلا عـن اهمية صياغـة هذه الغرف للسيـاسات وتقديم الخدمات الجديدة المساعدة على تنمية المهارات.

(١٨) ضرورة بـذل الجهـود العربيـة المكثفـة لـلاسراع بخطى نقـل وتـوطين التكنولوجيا في مختلـف جوانب الحياة العربية، وبـوجه خاص في مجالات الانتاج والخدمات، حتى لا تبقـى البلدان العربية عـالة على مصادر التكنولـوجيا الاجنبية ومعتمدة عليهـا بصورة كليـة، والتأكيد في هـذا المجال على اهميـة الاسراع في وضع اقتراح مجلس الـوحدة الاقتصـادية العربيـة، حول انشاء بـرنامـج او صندوق او شركة مشتركة للتعـاون العربي الفني والتكنولـوجي ضمن نطاق المجلـس موضع التنفيذ الفعلي، نظرا لما يتوقع ان يترتب علي ذلـك من تقوية الاعتماد العربي المتبادل على الصعيدين الفنـي والتقني، وتنظيم تبادل الخبرات لسد احتيـاجات المشروعات العربية والعمل على تحقيق الاستفادة المثلى مـن الخبرات والطاقات العلمية العربية امتاحة وكـذلك منافسة مصـادر العون الفني الدولي والاقليمـي المختلفة، وصولا الى تعزيز القدرات العربية الذاتية في هـذا المجال، على ان يتم في هذا السياق ربط المراكز العلمية والجامعات مع قطاع الاعمال العربي وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الانتاج العربي كما ونوعا، وتزداد قدرته التنافسية داخل الاسواق المحلية والعالمية.

(١٩) انشاء المزيد مـن الاتحادات العربية والخدمية مثل اتحاد الـدول العربية المتحدة للبتروكيماويات، اتحاد السباحة، اتحاد النقـل، اتحاد الدول العربية للمواد الزراعية، اتحاد صنـاع الحديد والصلب، والتي مـن شانها المساعدة على تـوسيع في مجال تجارة وانتاج مثل هـذه السلع والخدمات وتنمية اسواقها وتحريـر وتطوير تسويقها عـربيا ودوليا، الدفاع الجماعي عـن اسعارها وتطوير انتاجيـة واساليب توزيعه.

(٢٠) نظرا للاهمية التي يمكن ان يمثلها النفط بالنسبة للدول العربية النفطية وغير النفطيـة فضلا عـن مصـدر هـام واساسي لتـوفير الامـوال الـلازمة لتغطيـة متطلبـات التنمية، فقـد بات مـن الضروري والحاجة الملحـة الى اتباع استراتيجيـة جديدة واكثر فعاليـة للتعامل مع اسواق النفط العالمية بحيـث تزداد مكانة البلدان العربية النفطية ـ بما في ذلك دول الاوبك الاخرى ـ ولا تترك الاسعار في بلد المستهلك بالكامـل كما هو حاصل الآن ان يتم في نفـس الوقت اعادة النظر في الكيفيـة التي يتم فيها اعادة اتفاق العوائد النفطية وبالشكل الذي يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الاموال للاستثمار في المشـاريع الاقتصادية العـربية الحيوية المشتركـة وخصوصا تلك التـي تتمتع بمـزاياهـا النسبية والتنـافسية وبقـى غير التعريـف في الاسواق العربية وبما يسهم في تقـرير التجارة العربية وتطويرهـا ويشجع في نفس السياق غير اعادة تدفق الاستثمارات العربية في اتجاه البلدان العربية.

المراجع

أولا: باللغة العربية:

١ «اتفاقية الجات والأثر الواقع على الزراعة» - بحث مقدم من وزارة الزراعة بجمهورية مصر العربية الى مؤتمر الجات والدول العربية - اكتوبر ١٩٩٤م - القاهرة.

٢ - «اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الجنوبية بصفة خاصة» - بحث مقدم من عمر عبدالله كامل، ومحمد رضا عبدالحليم، الى مؤتمر الجات والدول العربية - اكتوبر ١٩٩٤م - القاهرة.

٣ - الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والاسلامي - عمر عبدالله كامل، جدة ١٩٩٥.

٤ - تقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٩٣م.

٥ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٣م - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

٦ - آفاق الاستثمار في الوطن العربي - اتحاد المصارف العربية - ١٩٩٢م.

٧ - التنمية والتخلف في العالم العربي - د. فؤاد حيدر - دار الفكر العربي - بيروت ١٩٩٠م.

٨ - سياسة الاستثمار في البلاد العربية - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩م.

٩ - المصارف العربية بمواجهة الاستثمارات العربية في الخارج - اتحاد المصارف العربية ١٩٨٨م.

١٠ - الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة - د. عبدالوهاب حميد رشيد - دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - ١٩٨٥م.

١١ - خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنازلية - د. محمود الحمصي - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠م.

١٢ - نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية - مجلة «شؤون عربية»، سبتمبر ١٩٩٤.

١٣ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية - الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، يونيو ١٩٨٢.

١٤ - قنوات تعزيز الاتصال التجاري في نطاق البرنامج التكاملي لتنمية التبادل التجاري - حمدي عبدالعليم ، الادارة العامة للسوق العربية المشتركة ولجنة التبادل التجاري، القاهرة، بدون تاريخ.

١٥ ـ المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية ـ المكتب المركزي للاحصاء والتدقيق بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثامن، القاهرة اكتوبر ١٩٩٤م.
١٦ ـ تقرير وكالات اللجنة الجمركية وشئونها وتنظيمها وتنسيق التجارة ـ الادارة العامة للسوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤.
١٧ ـ على هامش مؤتمر «المواد الحفازة في قطاع النفط» ـ عبداللطيف الحمد، الرياض ١٩٩٥.
١٨ ـ تقرير وتوصيات فريق الخبراء الاقتصاديين العرب لبحث جدول الاعمال الاستراتيجي لبرامج عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات العشر (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥) في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ١٨ ـ ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥.
١٩ ـ نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية ـ مجلة «شؤون عربية»، سبتمبر ١٩٩٤.
٢٠ ـ مذكرة بشأن العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوره ـ الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ـ بيروت ١٩٩٤.
٢١ ـ التجارة العربية البينية: ميكانيكيات ترويجها ومستلزمات تطويرها ـ دراسة مقدمة من الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية الى الدورة الواحدة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ابو ظبي ٤ ـ ٧ نوفمبر ١٩٨٩.
٢٢ ـ قرار انشاء السوق العربية المشتركة ـ مجلس الوحدة العربية، عمان، يونيو ١٩٨٢.
٢٣ ـ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ووسائل العمل بوجه خاص ـ منظمة العمل العربية، دراسة مقدمة الى اجتماع الخبراء العرب ومؤسسات العمل العربي المشترك بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية من ٤ ـ ٧ يوليو ١٩٩٤.
٢٤ ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣ الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٩٤.
٢٥ ـ التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية ١٩٩٣ / ١٩٩٤م.
٢٦ ـ مجلة الاهرام الاقتصادي ـ اعداد مختلفة
٢٧ مجلة الاقتصاد الخليجي ـ الامانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي ـ فبراير ١٩٩٤م.
٢٨ ـ جريدة الاقتصادية ـ اعداد مختلفة.
٢٩ ـ جريدة العالم اليوم ـ اعداد مختلفة.
٣٠ ـ جريدة الشرق الاوسط ـ اعداد مختلفة.

ثانيا: باللغة الانجليزية:

١ـ World Economic Outlook, IMF , May 1994.

٢ـ Direction of Trade Statistics, IMF, June 1994

٣ـ International Financial Statidtics, IMF, Jan 1994.

٤ـ Conclusion of Uruguoy Ruond of Gatt, Standared - Chartered, Feb 1994.

٥ـ Fin. Times, Des 1993.

رقم الايداع ٩٥/٥٠٣٥

الترقيم الدولى I.S.B.N
977 - 00 - 9577 - X